



PROVISIONAL

A/35/PV.49
30 October 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محاضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والأربعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ، ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(عمان)

السيد أبو النصر

الرئيس :

(نائب الرئيس)

- مشروع ميثاق عالمي للطبيعة : مشروع قرار [١١٣] (تابع)
- المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمستقبل : مشروع قرار (تابع) [١٢٠]
- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

80-62289/A

أفتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠مواصلة نثار البندين ١١٣ ، ١٢٠ من جدول الأعمال

مشروع ميثاق عالمي للطبيعة : مشروع قرار (A/35/L.8/Rev.1) المسؤولية التاريخية للدول على حفنا

الطبيعة للأجيال القادمة والمقبلة : مشروع قرار (A/35/L.7) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أحيي الجمعية علما أن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، ومنغوليا قد أصبحتا من المشاركين في مشروع القرار A/35/L.7 ، وان بلجيكا ، وكندا ، وماليزيا ، وموريتانيا ، وسان تومسي وبرينسيبي قد أصبحوا من المشاركين في مشروع القرار A/35/L.8/Rev.1 .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (الكلمة بالفرنسية) : بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي بدأت الجمعية العامة في بحث المسألة الهامة للغاية وموضوع الساعة ألا وهي المسؤولية التاريخية للدول عن حفنا الطبيعة للأجيال الحالية والمقبلة . وتقدير جمهورية بلغاريا الشعبية هذه المبادرة حق التقدير كخطوة استثنائية جاءت في الوقت المناسب وتستهدف لفت نثار المجتمع الدولي الي مشكلة ذات طابع شامل ، أصبحت حادة بصفة خاصة ، وتتعلق بمصالح كل الدول والشعوب دون استثناء .

ان الانسان والطبيعة مرتبان ببعضهما البعض، تمام الارتباط . ومنذ آلاف السنين ، دأب الانسان - من خلال أنشطته - على احداث تغيرات في البيئة الطبيعية . وهذه عملية موضوعية تحدد وجود وتطور المجتمع الانساني ، وسوف تستمر في المستقبل وتأخذ أبعادا متزايدة . ان اشكال ووسائل ودرجة تأثير الانسان على الطبيعة متغيرة بصفة دائمة . ويعرف التاريخ العديد من الأمثلة التي تركت خلالها المواقف غير المسؤولة وتدخلات الانسان في الطبيعة أماكن قاحلة ، جذباء لا أثر فيها للحياة . ولقد كتب كارل ماركس ، " ان الثقافة اذا ما طورت بطريقة ليس فيها رقابة ، وانما لم توجه بادراك ، فانها لن تترك وراءها سوى الصحراء " .

بفضل انتصارات الثورة العلمية والتكنولوجيا وجدت الانسانية انه يتعين عليها أن تستوعب أنواعا جديدة من الطاقات ، من مصادر قاع البحار ، والفضاء الخارجي . وفي نفس الوقت ، فإن لبعض الأنشطة الانسانية أثرا خطيرا للغاية على البيئة ، وتهدد طبيعة كوكبنا بأثار أكثر خطورة في المستقبل .

اننا لا نعتقد أن الانسانية محكوم عليها بأن تواجه كارثة بيئية حتمية . ومع ذلك ، فحاشا ، أن نقلل من تحذيرات العلماء والخبراء من أن التصرف غير الرشيد تجاه الطبيعة يتسبب في نتائج خطيرة للبشرية جمعاء . وعلاوة على ذلك ، فإن الروابط البيئية الوثيقة القائمة بين البلدان على المستويين الاقليمي والشامل تمثل ظاهرة جديدة في تطور المجتمع المعاصر . واليوم ، فإن الحفاظ على البيئة قد أصبح مشكلة مشتركة بين جميع الشعوب ، واحدى المشكلات الشاملة للقرن الحالي .

ان تسوية مشكلة البيئة في جوانبها الحالية يتم في إطار دولي وسياسي معقد ، لكننا نعتقد أن هذه المشكلة يمكن أن تحل ، وان الانسانية بوسعها أن تحافظ على طبيعة الارض للأجيال المقبلة في كامل جمالها وشرافها .

ان هذا مجال واسع للتعاون المشترك من جانب جميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، نامية ومتقدمة على حد سواء ، لأن هذه المشاكل مثلها مثل مشاكل التعايش السلمي ، ومشاكل السلم والحرب ، لا يمكن أن تحل عن طريق دولة واحدة بمفردها . ان الحفاظ على البيئة وعلى طبيعة كوكبنا لأمر يهم جميع الدول دون استثناء ، واننا لم نحل أية مشكلة متعلقة بهذا الأمر في الوقت الملائم ، فانها يمكن أن تضر بآفاق التطور فيما بعد .

ان مشكلة الحفاظ على البيئة متصلة اتصالا وثيقا بمشكلة الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية ، وبضرورة التغلب على بقايا أفلال الماضي الثقيلة ، والكفاح من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الحقيقي .

ان العقد المنصرم قد شهد بعض التدابير للنهوض بالتعاون الدولي بهدف الحفاظ على البيئة الطبيعية ، تلك التدابير التي حققت نتائج طموسة .

وفي مجال تنفيذ أحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وبناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي ، اعتمدت دول القارة الأوروبية ، والولايات المتحدة ، وكندا في عام ١٩٧٩ ، اتفاقية بشأن تلوث الجو على مسافات طويلة والذي يتجاوز الحدود . ولقد أبرمت هذه الاتفاقية في جنيف .

وهناك تدابير ملموسة للحفاظ على المحيطات العالمية من التلوث تعد حاليا خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار . وقد تم تحقيق نجاح أساسي من خلال توقيع اتفاقية حظر استخدام تقنيات التأثير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدوانية أخرى . ان التوصل إلى اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن التعاون بين الدول في مجال الحفاظ على البيئة ، ما زال يجرى البحث بشأنه .

ان الأمم المتحدة أيضا قد حصلت على خبرة كبيرة في حل هذه المشكلات في إطار تنفيذ برنامجها للحفاظ على البيئة . ان النتائج التي توصلنا إليها حتى اليوم توضح أنه ما زالت هناك إمكانيات كبيرة للتعاون الدولي الذي يرمي إلى حل هذه المشكلات ذات الأهمية الخاصة . ورغم ذلك فاننا يجب أن نشير إلى أن اعتماد هذه التدابير الهامة لحماية البيئة خلال السبعينات ، قد أصبح من الممكن بسبب التغييرات الايجابية الطبيعية التي برزت في العلاقات الدولية نتيجة لسياسة الانفراج . وبلا شك ، فان الحفاظ على الانفراج باعتباره مبدأ توجيهيا في الحياة السياسية على كوكبنا ، انما يحظى بأهمية أساسية للتنمية المستقبلية للتعاون الدولي في هذا المجال .

وأود أن أبرز هنا جانبا واضحا من المبادرة السوفياتية وهو حقيقة أن مسألة حماية البيئة انما ترتبط ارتباطا وثيقا بالكفاح من أجل السلام والتقدم الاجتماعي . ان أهم مزايا المبادرة السوفياتية الجديدة ، يكمن في حقيقة أنها تجذب انتباه المجتمع الدولي نحو جانب ذي أهمية خاصة بشأن موضوع الحفاظ على بيئة عالمنا ، وهو الآثار الضارة التي تسببها الاستعدادات العسكرية وسباق التسلح على طبيعة عالمنا .

وفي رأينا أنه ليس من الممكن التفكير في الآثار المساوية التي تترتب على حرب عالمية أخرى ليس فقط على الطبيعة وانما على البشرية بأسرها . ويجب أن نؤكد أيضا على أنه في الوقت الحالي ، فانه حتى الترتيبات العسكرية وسباق التسلح تأخذ أبعادا متزايدة وتسبب أضرارا ضخمة وكبيرة على بيئة عالمنا ، التي تكتسب أهمية حيوية لبقاء البشرية .

واليوم ، هناك ادراك شامل للآثار الضارة التي تسببها تجارب الأسلحة النووية في الجو على الطبيعة ، وعلى البيئة البحرية والنباتية ، وعلى الفضاء الخارجي . وقد أسهم التوقيع على المعاهدة التي تحظر التفجيرات النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء ، في حصر هذا

الخطر ، ولكن الخطر الكامل والشامل لتجارب الأسلحة النووية من شأنه أن يستبعد تماما خطر التلوث الاشعاعي للأرض والمحيطات العالمية نتيجة لتجارب الأسلحة النووية .

وهناك تهديد آخر خطير للطبيعة ، تمثله الاستعدادات العسكرية في المجال النووي . وفي العديد من المرات كان العالم على حافة كارثة بيئية نتيجة لوجود خلل في تخزين ، أو تجارب ، أو نقل الأسلحة النووية .

وتمثل الأسلحة الكيميائية تهديدا آخر خطيرا للبيئة ، تلك الأسلحة التي تستهدف أساسا أسس الحياة على الأرض ذاتها . وإذا ما نحينا جانبا النتائج الخطيرة للاستخدام الشامل خلال حرب عالمية جديدة ، فان تكديس هذه الأسلحة ذاته يمثل تهديدا للإنسان وبيئته . وهناك نتائج أخرى لا يمكن حسابها وذات أحجام هائلة تؤثر على البيئة وقد تبرز نتيجة أعداد أنواع جديدة من الأسلحة ونظم الأسلحة التي تؤدي الى التدمير الشامل ، وبصفة خاصة تلك التي تدمر عناصر البيئة الجغرافية لطبيعة الموائل الانسانية .

ولا يمكن أن نقلل من قيمة الخسائر التي تهدد طبيعة كوكبنا بسبب النشاط العسكري الطبيعي أو الروتيني المزعوم مثل انشاء واستغلال الممرات العسكرية والقوات المسلحة واطلاق الصواريخ وتحليق الطيران العسكري والقيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق وكذلك العمليات البحرية الأخرى . وفي كثير من الأحيان ، فان هذا النشاط العسكري لا يوفي بالمعايير الوطنية والدولية للحفاظ على البيئة .

ان سباق التسلح هذا الذي يدور منذ العديد من السنوات ، يسبب أضرارا لا يمكن اصلاحها في الطبيعة وكذلك نتيجة لأن الصناعة العسكرية تدمر بلا فائدة وبشكل غير رشيد كمية متزايدة من الموارد غير المتجددة من المواد الأولية والطاقة . ومن ناحية أخرى ، فهو يمثل مصدرا كبيرا لتلوث البيئة . وكذلك فان سباق التسلح يستوعب موارد مادية وذهنية ضخمة بدلا من أن تركز في حل مشكلات ملحة . ان سباق التسلح يعيق أيضا التعاون الدولي في هذا المجال ، وبصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ برامج اقليمية وشاملة واسعة النطاق تتطلب جهود العديد من الدول وتتطلب نفقات ضخمة للغاية .

ان بلغاريا بعد أن سارت في طريق تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تركز الكثير من الجهود في اطار سياستها من أجل النمو الاقتصادي المكثف للحفاظ على البيئة وتحسينها . وتشارك بلغاريا بشكل فعال في أعمال الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وكذلك في المنظمات الدولية الأخرى في مجال الحفاظ على البيئة .

وقد صرّح عام ١٩٧٢ رئيس مجلس الدولة لجمهورية بلغاريا الشعبية ، تيودور زيفكوف بما يلي :
 ” اننا ان ننتقل من مبدأ الحفاظ على البيئة ، فاننا يجب أن نجعل ذلك مسألة استراتيجية في سياسة الدولة . ونحن جميعا نتحمل مسؤولية تاريخية ازالة الانسانية ليس فقط اليوم ، ولكن للأجيال القادمة . أية أرض ، وأى مستقبل سوف نتركه لها ؟ ان هذه هي مسؤوليتنا ” .

ان مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد السوفياتي ، يعكس الحاجة الى اعتماد معالجة أكثر شمولا وأكثر تنوعا للمشاكل التي تتعلق بالآثار الضارة لسباق التسلح على الطبيعة . ولكل هذه الأسباب ، فان وفد بلدى يساند تماما مشروع القرار المشار اليه . ان التوصل الى اتفاق بين الدول بهدف وضع حد للاستعدادات العسكرية وسباق التسلح ، معناه الاسهام بصورة ايجابية وبنّاءة في تقليل الخسائر التي نسبها لكوكبنا ، بل وأكثر من ذلك فان تنفيذ مثل هذه الاجراءات سوف يفيد في تجسيد جو عالمي ملائم لتنظيم أنشطة مشتركة بين الدول تستهدف حل المشاكل العالمية بما فيها مشكلة الحفاظ على الطبيعة .

هناك أهمية خاصة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.8/Rev.1 ، الذي يستهدف اعداد ميثاق عالمي للطبيعة ، والذي يمثل شاهدا اضافيا على أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقف مكتوف اليدين ازاء تسوية هذه المشكلات . ان دول العالم يتعين عليها أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية وأن تفي بالتزاماتها ازاء الأجيال الحاضرة والمقبلة من خلال اتخاذ كل الاجراءات اللازمة التي تستهدف الحفاظ على الطبيعة .

السيد فرانسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي يسعدده أن يقدم

دعمه لمشروع القرار المقدم من قبل ممثل زائير .

ان نيوزيلندا عضو نشط في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وكذلك في الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية . ان التزامنا العميق بمبدأ المحافظة على البيئة يعكسه ليس فقط مشاركتنا في هذه الأنشطة الدولية ، بل أيضا وبغفس الأهمية تعكسه تشريعاتنا البيئية المحلية . ان التقارير الخاصة بتأثر البيئة التي ضمنت في مشروع ميثاق للطبيعة والوارد في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.8/Rev.1 ، تشكل جزءا لا يتجزأ من اجراءات التخطيط في نيوزيلندا لمشروعات التنمية والصناعة .

لقد رحبنا هذا العام في نيوزيلندا بفريق من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، لاستعراض أنشطة التخطيط في مجال التنمية . واننا نتطلع الى تقريره كوسيلة أخرى من أجل زيادة الوعي بشأن أنشطة التخطيط في مجال البيئة .

ان البيئة التي نعيش فيها والتي نحن جزء منها ، تشكل أساس كل الأنشطة البشرية . ان أى قرار يتعلق باستخدام الموارد ، سواء كان ذلك محليا أو عن طريق مبادرة دولية مشتركة كاستراتيجية الانماء الدولي ، يجب أن تكون له آثاره على البيئة . ولهذا السبب ، فان نيوزيلندا ترحب بأن يركز مشروع الميثاق العالمي على الحاجة الى متابعة سياسات التنمية هذه في الاطار الأوسع للمحافظة على البيئة الطبيعية للبشرية .

اننا في دعمنا لمشروع هذا القرار ، فان وفد بلادي يود أن يوضح أن هناك بعض النواحي في مشروع الميثاق ، التي نود أن نراها محددة وأكثر تطورا .

اننا نرى ، بشكل خاص ، بأن هنالك حاجة لأن نؤكد على أنه في أى استراتيجية عالمية للحفاظ على البيئة ، لا بد أن نولي الاهتمام الكافي للبيئة البحرية . وكمثال على ذلك ، فإن منطقة المحيط الهادى ، بنظماها البيئي الدقيق ، ربما لم تعط الاهتمام الكافي في المناقشة البيئية الدولية بالمقارنة بأهميتها للبيئة العالمية . كذلك نود أن يكون هناك اعتراف ملائم بالمساهمة التي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تقدمها بالتعاون مع الحكومات ، وذلك في تطوير استراتيجية بيئية وطنية .

طبقا لالتزامنا بمبدأ المحافظة على البيئة ، فإن نيوزيلندا ترغب في أن تلعب دورا نشطا في تطوير مشروع الميثاق الدولي للطبيعة المطروح علينا اليوم . اننا نرى أن مشروع القرار المقدم من قبل وفد زائير الموقر ، هو خطوة هامة الى الامام . ان نيوزيلندا ، بسعادة بالغة ، تعطى دعمها الكامل لمشروع هذا القرار .

السيد باستينن (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : امام الجمعية العامة اليوم بندان يتعلقان بنفس الموضوع . الأول معنون مشروع ميثاق عالمي للطبيعة وهو البند ١١٣ من جدول الأعمال ، والثاني عنوانه المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة . وهو البند ١٢٠ من جدول الأعمال . لقد قدم لنا مشروعا قرارين للبحث ، أحدهما من قبل وفد زائير تحت البند ١١٣ ، والآخر من قبل وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تحت البند ١٢٠ . ان هذين البندين وتقدم مشروعين قرارين حولهما من قبل حكومتين تمثلان أجزاء مختلفة من العالم ومراحل مختلفة من التنمية ، لهما دليل قاطع على الاهتمام العالمي بحفظ الطبيعة .

ان صيانة الطبيعة والبيئة البشرية لهي واحدة من أهم قضايا العصر . وبالنسبة لاحترام المبادئ البيئية ، سواءا كان ذلك يعني صيانة البشرية أو حماية الطبيعة أو الادارة الرشيدة للموارد غير المتجددة أو الحفاظ على توازن النظم البيئية المهش ، فانها جميعا مسائل تؤثر في أساس المجتمع البشرى ذاته . ان تحركنا أو عدم تحركنا اليوم سوف يكون له أثر حاسم على رفاهية ونوعية حياة الأجيال المقبلة .

ان حكومة فنلندا أكدت دوما أهمية اعتماد مبادئ بيئية سليمة كأساس للعمل العالمي والاقليمي .

على الصعيد العالمي ، فان الأمم المتحدة بوجه عام وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوجه خاص لهما دور حيوى في هذا الخصوص . ان وزير خارجية فنلندا السيد فايرنين قال من هذا المنبر منذ عام أن من أهم مهام الأمم المتحدة خلال الثمانينات ، العمل على النهوض بالانفراج ونزع السلاح واقامة نظام اقتصادى دولي جديد وفقا لمبادئ بيئية سليمة . لذلك يتعين علينا أن نركز عملنا ليس فقط لخدمة أنفسنا ، بل وأيضا لخدمة مصلحة الأجيال المقبلة .

على الصعيد العالمي ، فان الادارة البيئية الرشيدة للبيئة البشرية لها اثار اقليمية هامة . وفي الاطار الأوروي ، فقد تم الاعتراف بهذه الحقيقة في الأحكام ذات الصلة ضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون في اورويافضلا عن الأعمال الأخرى المزمع اتخاذها أو التي تم تخطيطها .

ان حكومتي ترحب أيضا بأن الاعتبار البيئية قد حظيت بالاعتراف الواجب ضمن استراتيجية التنمية الدولية الجديدة المعروضة الآن على الجمعية العامة لاعتمادها . وفي اطار استراتيجية التنمية الدولية الجديدة فان هذه الاعتبار البيئية قد أولتها الاهتمام بلدان الشمال بصفة خاصة ، وهذا له أهمية خاصة لأنها الوثيقة التي تشمل الأهداف والتدابير التي سيهتدى بها في مجال التعاون الاقتصادي الدولي خلال الثمانينات وما بعدها .

ان حكومة فنلندا قد بحثت بحثا وافيا المقترحين المطروحين أمامنا على أساس الاعتبارات التي قد مناها سلفا ، ونحن نؤيدهما . ورغم أن المقترحين يتناولان مسألة صيانة البيئة من زوايا مختلفة الا أنهما يكملان بعضهما البعض . ان المقترحين متصلين اتصالا وثيقا باستراتيجية الحفظ العالمية ، وان تنفيذ هذه الاستراتيجية سوف يبحث من جانب الحكومات وأعضاء مجلس محافظي برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أساس الأولوية باعتبار أن ذلك شرط مسبق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتصلة .

ان القرارين يطلبان اعداد تقارير من جانب الأمين العام بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعرضها على الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . ان حكومة فنلندا تتطلع الى مناقشة موضوعية لهذه المسألة على أساس تلك التقارير .

السيد كوريا دا كوستا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : أتشرف بأن أتحدث

باسم وفود بوليفيا ، كولومبيا ، اكوادور ، غيانا ، بيرو ، سورينام ، فنزويلا والبرازيل وهي دول أطراف في معاهدة تعاون دول الأمازون . ان نفس هذه الوفود ترجو من الأمين العام أن يعمم كوثائق رسمية للجمعية العامة في اطار البندين ٦١ و ١١٣ نص معاهدة تعاون دول الأمازون ونص " بيان بلم " اللذين صدق عليهما وزراء خارجية الدول الثمانية الأطراف في المعاهدة في اجتماعهم الأول الذي عقد في مدينة بلم في ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ ، أي يومي الخميس والجمعة الماضيين .

واسمحوا لي في بداية بياني أن أقول لكم أن وزراء الخارجية في اعلانهم قد أشاروا بوضوح الى أن تنمية منطقة الأمازون والحفاظ على بيئتها مرتبطان تمام الارتباط ، ويدخلان في اطار مسؤولية بلدان الأمازون أنفسها دون أية قيود خلاف تلك القيود التي وردت في مواد المعاهدة

ذاتها . وان أى شكل آخر من أشكال التعاون الدولي لا بد بالضرورة أن يكون منسجما مع تلك المبادئ الأساسية التي وردت في المعاهدة .

ويترتب على ذلك بصفة طبيعية أن وزراء خارجية بلدان الأمازون الثمانية قد أوجعوا في بيانهم أن استخدام الموارد الطبيعية الموجودة في أية أراض من بلدان الأمازون تدخل في إطار حق السيادة لكل دولة عضو طرف في المعاهدة .

ان هذه المفاهيم التي تمثل مقدمة لبيان مشترك لبلدان الأمازون بشأن البند ١١٣ من جدول الأعمال والذي لي شرف تقديمه ويجب ألا يكون هناك أى مجال للبس في هذا الشأن - أساسها التعاون بين بلدان الأمازون التي تعهدت به فيما بينها والذي يعتبر الأساس الوحيد الذي يعترفون الأخذ به في التعاون الدولي في هذه المنطقة .

يوجد أمامنا أثناء بحث البند ١١٣ من جدول الأعمال نوعان من الوثائق . من ناحية ، الوثيقة A/35/141 التي تتضمن مقترح وفد زائير ، ومن ناحية أخرى ، الوثيقة A/35/L.8/Rev.1 التي تتضمن مشروع قرار بشأن الموضوع . وأود أولاً أن أشكر وفد زائير .

وأود أن أقول أيضاً في هذه المرحلة ان هناك عدة صكوك دولية قد تناولت الافكار المتضمنة في مقترح زائير كما ورد في الملحق ٢ من الوثيقة A/35/141 . ان نفس هذه الصكوك التي تعتبر حماية البيئة شاغلا أساسيا تعترف بالأهمية القصوى لمبادئ أساسية أخرى ، من بينها ما أود أن أشير اليه ، المبدأ القائل بسيادة الدول على مواردها الطبيعية ، ومسؤوليتها غير القابلة للتصرف لكفالة التنمية لشعوبها . ان الدول الأطراف في معاهدة تعاون الأمازون في إطار جهودها تعتبر أنه من أجل تحقيق التنمية الكاملة لأراضي الأمازون من الضروري عليها ليس فقط أن تحافظ على التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة ، ولكن أيضاً فانها تعرب عن قناعتها بأن التعاون بين دول أمريكا اللاتينية في مسائل محددة مشتركة فيما بينها سوف يسهم في تقدم على الطريق تجاه التكامل والتضامن لأمريكا اللاتينية بأسرها . ان تلك الأهداف واردة في نص المعاهدة ذاتها .

ان التنمية الاقتصادية للبلدان النامية هي التزام أعلنت عنه حكومات بوليفيا ، كولومبيا ،

اكوادور ، غيانا ، بيرو ، سورينام ، فنزويلا والبرازيل تجاه شعوبها ، وسوف تلتزم تلك الحكومات بهذا الموقف أيا كانت الظروف . ان الفقر والتخلف هما سببان أساسيان لتدهور البيئة الانسانية . ولذلك ، فان القضاء على الفقر ، والقيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمثلان مسؤولية أساسية للبلدان النامية .

ان بلدان الأمازون ، في الوقت الملائم ، من خلال العملية الواردة في المشروع المتضمن في الوثيقة A/35/L.8/Rev.1 سوف تعرب عن وجهات نظرها بشأن مشروع ميثاق عالمي للطبيعية الذي ورد في الملحق ٢ من الوثيقة A/35/141 .

السيد كرافيتس (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

يود وفد أوكرانيا أن يعبر عن رضاه بشأن المبادرة التي اتخذت في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة فيما يتعلق بميثاق عالمي للطبيعة وكذلك بشأن البند المتصل بالمسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة .

ان مشكلات المحافظة على ، والا استخدام الرشيد للبيئة هي من بين أكثر المشكلات الحاحا التي تواجه الانسانية اليوم . لقد تمكنت البشرية ، مستندة الى التقدم العلمي والتكنولوجي من أن تستخدم الموارد الطبيعية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية استخداما كبيرا . وفي نفس الوقت ، فان بعض أنواع أنشطة الانسان ذات أثر سلبي على التوازن الأيكولوجي ، ولسوف تكون ذات آثار خطيرة على الأجيال المقبلة .

ان المحافظة على الأرض وبيئتها مهمة مشتركة للانسانية جمعاء وأن حل المشكلات المتصلة بها يتطلب جهودا من جميع البلدان ، كما أن التعاون الدولي من أجل المحافظة على البيئة قد حظي باهتمام كبير في هذه المرحلة .

ان وفد أوكرانيا سوف يتعاون تعاونا بنّاء من أجل اعداد مشروع ميثاق عالمي للطبيعة . ونحن نؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.8/Rev.1 .

واسمحوا لي أن أتطرق بشيء من الاسهاب الى بند المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة ؛ وبشكل خاص تلك النواحي المرتبطة بالوضع غير المقبول والذي يتمثل في الاضرار بأرضنا والناجم عن استمرار سباق التسلح ، وعن استمرار التجارب على مختلف أنواع الأسلحة ، وبشكل خاص الأسلحة النووية . ان السحب الاشعاعية السامة نتيجة للانفجارات النووية في الجو لا يمكن التخلص منها بحال من الأحوال . انها تنشر الموت والمرض بشكل غير تمييزي بين جميع الكائنات الحية . ومن المؤسف أن الصين ترفض التسليم بهذه الحقيقة التي لا يمكن دحضها وهي تستمر في اجراء التجارب النووية في الجو .

ان منع تلوث الجو والتربة وخزانات المياه الداخلية والمحيطات ، وانشاء أجهزة لازالة التلوث على نطاق واسع واستخدام وتطوير التكنولوجيات النظيفة يتطلب نفقات باهظة تصل الى عشرات البلايين من الدولارات بالنسبة للعالم بأسره . ولكن هذه النفقات لا يمكن أن تقارن بالتكلفة الهائلة

التي تتحملها البشرية نتيجة لسباق التسلح . ان تجارب الأسلحة النووية وضياع قنابل ذرية والحوادث التي تقع خطأ بالنسبة للمقذوفات ذات الرؤوس النووية ، وتسرب المواد العسكرية السامة وتخزين الأسلحة الكيميائية والتلوث الناجم عن انتاج أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل ، هي كلها نتائج ثانوية هتمية لسياسة الاستعداد للحرب . وهكذا ، فان من أهم عوامل التعاون المشرف في حماية البيئة هو تعميق عملية الانفراج الدولي والحد من وخفض النفقات العسكرية ، والحد من سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

ان هذا الطريق يوفر لنا الموارد اللازمة من أجل اتخاذ تدابير الحماية الواسعة . ان صحة وازدهار هذه الأجيال ، بل والأجيال المقبلة تتوقف على الحل الفوري والملائم للمشكلات العالمية الخاصة بحماية البيئة . وهنا ، تكمن المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة .

ان السمة المميزة لمشروع القرار المقدم من قبل الاتحاد السوفياتي والوارد في الوثيقة A/35/L.7 تكمن في أن مشروع القرار هذا يوجد صلة بين الحاجة الى التعاون الدولي للحفاظ على بيئة كوكبنا ، والاجراءات التي من شأنها أن تضع حدا لسباق التسلح ، وتعمق الانفراج الدولي وتطوره . وهنا تكمن المبادئ الأساسية التي اعتمدها الاتحاد السوفياتي في معالجة المشكلات الايكولوجية .

ان السلام - كما قال بريجنيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى - ليس فقط مسألة أمن ، ولكنه الشرط الأكثر أهمية لحل المشكلات الحيوية للحضارة المعاصرة التي يرتبط بها مستقبل الجنس البشري . ان اتفاقات ممكنة بين الدول من أجل وقف تصاعد الاستعدادات العسكرية وسباق التسلح بما لها من آثار ضارة على البيئة سوف تساعد ليس فقط على تقليل الأضرار المحدقة ببيئتنا بل وأيضا على ايجاد المناخ الدولي الملائم لتنظيم جهود مشتركة للدول من أجل حل المشكلات المشتركة للجنس البشري . ولسوف تساعد أيضا على تحرير الموارد المادية والبشرية والمالية من أجل اعتماد البرامج الإقليمية والعالمية التي تحمي البيئة .

وهناك عدد كبير من الأمثلة المقنعة بشأن الانجازات الحقيقية التي يمكن أن تنجم عن

التعاون بين الدول من أجل حماية البيئة تمت خلال فترة الانفراج .

ان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ١٩٧٥ قد اعتمد برنامجا واسعا من التدابير الوقائية لتجنب تلوث البيئة ، والحفاظ على التوازن الأيكولوجي للطبيعة . وفي تنفيذ هذا البرنامج فان الدول الأوروبية بما فيها أوكرانيا اعتمدت في ١٩٧٩ اتفاقية التلوث الهوائي البعيد المدى ، عبر الحدود . وبخية تطبيق اتفاقات هلسنكي ، اتخذ الاتحاد السوفياتي مبادرة دعوة مؤتمر أوروبي بشأن البيئة .

لقد تمت الموافقة على اجراءات جوهرية لتجنب تلوث البحار والمحيطات في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار . ان العمل المفيد في هذا الاتجاه قد جرى بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي أنشئ في ١٩٧٢ . وفي مجال استرعاء انتباه الأمم المتحدة الى هذه المشكلة ، بما تمثله من خطر على الحياة ذاتها ، فاننا نعتقد أن هذه المنظمة هي التي بإمكانها أن تقدم مساهمة كبيرة من أجل المحافظة على البيئة الطبيعية آخذة في الحسبان متطلبات البلدان النامية واحتياجاتها . ومن المعروف أن البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو تحارب أحيانا تلوث البيئة بطرق مبتكرة ، فهي تصدّر الى البلدان النامية تلك الصناعات التي تلوث البيئة الى أقصى حد . وهي ان تفعل ذلك ، فانها تحقق الأرباح عن طريق عدم انتاج أجهزة مكافحة التلوث . ان تلوث بيئة البلدان النامية مسألة لا تهتم تلك الدول الرأسمالية المتقدمة النمو . ان ما يهمها بصفة خاصة هو الأرباح . أود أن أتطرق الى مسألة أخرى وهي اننا في أوكرانيا نجد أن مسؤولية الحفاظ على البيئة واردة في الدستور ولهذا الغرض ، اعتمدت بعض التدابير التشريعية . وأنفق مبلغ ٤٤ بليون روبل في جمهوريتنا خلال السنوات الخمس الماضية من أجل حماية البيئة . ان بعض مظاهر تلك المشكلة الملحّة يحظى بالاهتمام الخاص من علماء أوكرانيا في جميع الأوقات . وقد تمكن علماءنا من وضع برنامج خاص للمستقبل للمحافظة على البيئة حتى عام ٢٠٠٠ .

(السيد كرافيتس ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ان المحافظة على الطبيعة هي مهمة تستهدف المستقبل بحق ، وبهذا المعنى فإن الموضوع يثار في شأن المسؤولية التاريخية للدول عن حفظها للأجيال الحاضرة والمقبلة . وأكرر ان هذه مشكلة لا يمكن حلها الا بالجهود المشتركة للمجتمع الدولي بأسره .

ان وفد اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.7) ويعرب عن أمله في أن تنفيذ الأحكام المحددة في مشروع هذا القرار ، سوف يمكن الأمم المتحدة من اعتماد تدابير جديدة في المستقبل القريب لتعزيز التعاون الدولي لحماية البيئة كأحد الشروط الهامة للحياة العادية .

السيد لاي (الصين) (الكلمة بالصينية) : لقد استمع الوفد الصيني ، باهتمام بالغ ، الى البيان الذي أدلى به مندوب زائير لتقديم البند الخاص بمشروع ميثاق عالمي للطبيعة في إطار البند ١١٣ . وقد قررنا التصويت في صالح مشروع القرار الخاص بالموضوع والوارد في الوثيقة (A/35/L.8/Rev.1) المقدم من زائير و ٤٦ دولة أخرى .

ان حماية البيئة الطبيعية وادارتها على وجه سليم وحماية الموارد الحية ، هي مسألة هامة تؤثر في تنمية جميع الدول ، وهي بالتالي مسألة جديدة باهتمام المجتمع الدولي . ان سوء استخدام الموارد الطبيعية والافراط في استغلالها من قبل الدول الصناعية على مدى السنين ، قد سبب استمرارا للبيئة وأدى الى مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة .

وخلال قهر الطبيعة والافادة منها فقد استطاع الانسان ان يعزز من قدرته الخلاقة وأن يكتسب الكثير من التجارب . وفي عالم اليوم الذي يقوم على تقدم العلم والتكنولوجيا ، فان السؤال هو : ما هي أفضل طريقة لحماية الطبيعة من خلال استكشافها الرشيد والاستفادة من الموارد الطبيعية الموجودة . وهذا سؤال هام يهم جميع الدول ، خاصة الدول النامية ، وهذه المسألة يتعين بحثها بالجدية الواجبة .

ونود أن نعرب عن تقديرنا لصاحب الفخامة الرئيس موبوتو رئيس جمهورية زائير لمبادرته وجهوده القيمة التي تهدف الى صياغة مشروع ميثاق عالمي للطبيعة ليصبح كمدونة سلوك للمجتمع الدولي في حماية وادارة بيئتنا ومواردها الطبيعية . ونحن على استعداد للانضمام للدول الأخرى في مشاورات ودية ، وان نعطي مشروع هذا الميثاق اهتمامنا الجدى .

اما فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.7) ، فان المندوب السوفياتي في تقديمه لمشروع هذا القرار هذا الصباح ادعى ، متظاهرا بالتعاطف ، أنه لكي نحافظ على الطبيعة لا بد من النهوض بالانفراج الدولي ونبذ الحرب من حياة الانسان وان نوقف سباق التسلح . ولكن الشعوب لا يسمعونها الا أن تتساءل من هو الذي يشارك في سباق التسلح ومن الذي ارسل جيشا يزيد على ١٠٠ جندي للقيام بغزو مسلح واحتلال عسكري لدولة اسلامية غير منازعة ؟ . وبدلا من أن يذكر كلمة واحدة عن أعمال الاتحاد السوفياتي من تكثيف سباق التسلح والقيام بحروب العدوان الخارجية ، فان المندوب السوفياتي لا يقدم سوى عبارات بليغة بشأن الحفاظ على الطبيعة واستبعاد خطر الحرب من حياة الانسان . ولندع جانبا الاستماع الى أقواله فان الشعوب ترقب أعماله أيضا .

وبمراقبة الأعمال الحقيقية للاتحاد السوفياتي ، فلا يسع المرء الا أن يساوره الشك . هل يهتم مقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.7) حقيقة بالحفاظ على الطبيعة وهل يهتم فعلا بتخفيف حدة التوتر، أو أنه يحاول فقط أن يستفيد من هذه الفرصة ليخفي تصرفاته في التوسع في الأسلحة والعدوان ، وفي نفس الوقت يقوم بالقاء اتهامات مضادة لتحويل اللوم الى الآخرين ؟

لقد قال المندوب السوفياتي كذلك ان التجارب النووية من شأنها ان تلحق اضرارا بالبيئة البشرية وبالبيئة النباتية وبالبيئة الحيوانية في الأرض ، وهاجم الصين في هذا الصدد . ونحن لا ننكر أن التجارب النووية من شأنها أن تحدث تلوثا في الجو ، ولكن على مدى فترة طويلة من الزمن فان الاتحاد السوفياتي قام باجراء مئات من التجارب النووية وقام بتكديس الأسلحة النووية في ترساناته ، وفي هذه اللحظة فانه يهدد بالقيام بحرب نووية ضد البلدان الأخرى . ومن المفهوم تماما أن تشعر بلدان العالم الثالث بالقلق ازاء تلوث الجو نتيجة للتجارب النووية ، ولكن من المؤكد ان الاتحاد السوفياتي ليس من حقه أن يتحدث في شأن هذا الموضوع . وانا كنتم تهتمون حقا بموضوع التلوث الجوي ، فعليكم مع الدولة العظمى الأخرى ، أن تعملوا على خفض وتدمير أسلحتكم النووية ، ووقف التجارب النووية تحت الارض ، وازالة

التهديد بحرب نووية من قبلكما ضد الدول الأخرى . وبعد ذلك فان الدول الأخرى لن يكون لديها أي سبب لأن تقوم باجراء تجارب نووية في الجو .

ان المندوب السوفياتي قد أشار أيضا الى تخزين الأسلحة الكيماوية السامة ، باعتبار أنه يلحق الاضرار بالبيئة البشرية . ومع ذلك فان ما يعني شعوب العالم بأسره ، هو التقارير الكثيرة في شأن استخدام الأسلحة الكيماوية من قبل دول معينة في أفغانستان وفي كمبوتشيا .

وكنتيجة لجهود الدول المتوسطة والصغيرة ، فان لجنة نزع السلاح في جنيف قد أنشأت هذا العام فريق عمل خاص بموضوع حظر الأسلحة الكيماوية ، وقد قام هذا الفريق بمناقشات مفيدة ولكنه واجه العقبات من قبل الاتحاد السوفياتي . ونحن نأمل في أن يتمكن فريق العمل هذا ، من التوصل الى وسائل للتغلب على العقبات وأن يبدأ في وقت مبكر ، المفاوضات وصياغة اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيماوية .

ولكن من الواضح أن الاقتراح السوفياتي بشأن ما يسمى بالحفاظ على الطبيعة ليس الادعاء خادعة تستهدف ستر توسعه في التسليح واستعداداته للحرب والعدوان والتوسع . وفي ضوء ما سبق فان الوفد الصيني لن يشترك في التصويت على مشروع القرار الوارد في هذا البند ، ولن يقبل الاشتراك في هذا المشروع بأية طريقة كانت .

السيد بانزار (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : ان السيد وزير خارجية جمهورية

منغوليا الشعبية في بيانه في المناقشة العامة بتاريخ ٢٦ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ عبر عن تأييدنا الكامل للمبادرة الجديدة من قبل الاتحاد السوفياتي بشأن المسؤولية التاريخية للدول في الحفاظ على الطبيعة لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية .

وفي الظروف الحالية للثورة العلمية والتكنولوجية التي لها أثر متزايد على جميع مظاهر التنمية الاجتماعية فان التفاعل بين الانسان وبين الطبيعة والتكافل الوثيق بينهما قد طاهر الآن أكثر من أى وقت مضى .

ان مسار التطور التاريخي بأكمله يشير بوضوح الى أن أنشطة الانسان يجب أن توضع في خدمة السلام والتقدم ولهذا مغزاه القوي اليوم ، ان يتم توجيه الانجازات الكبرى للعلم والتكنولوجيا في استخدامات لا تتفق والمصالح الحيوية للشعوب .

ان الأهمية الأساسية للاقتراح المقدم من جانب الاتحاد السوفياتي يمكن أن نشهد لها بصفة خاصة في حقيقة انه يقيم علاقة وثيقة بين الحفاظ على بيئة كوكبنا وبين مشكلة وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين . وبالتحديد فان سباق التسلح المتواصل وأثره العسكري والتكنولوجي الدائم يواجه الانسانية اليوم بمشكلة خطيرة سوف يقرر حلها الى درجة كبيرة المستقبل السلمي الهادئ ليس فقط للأجيال الحاضرة بل وللأجيال المقبلة أيضا .

واليوم عندما تستمر تجارب الأسلحة النووية في الجو وكذلك الأنماط الأخرى لتجارب أسلحة الدمار الشامل وعندما يظهر خطر أنماط جديدة أكثر تدميرا لآبادية كل شيء حي على سطح الأرض فان الطبيعة الملحة لمشكلة الحفاظ على الطبيعة من الآثار الضارة الناجمة عن سباق التسلح تصبح أكثر وضوحا من أى وقت مضى .

ان اعتماد تدابير عملية محددة لوقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح سوف تساعد ليس فقط في خفض الأثر الضار على البيئة بل وأيضا في حل مشكلة مشتركة للبشرية في تنفيذ البرنامج العالمية والاقليمية لحماية بيئة كوكبنا .

وكما نعرف جميعا ، فقد تحقق تقدم كبير في هذا الاتجاه في الأعوام الأخيرة على مختلف المستويات - الثنائية والاقليمية والعالمية .

ان الوفد المنغولي يود ، أولاً وقبل كل شيء ، أن يؤكد على الأهمية الكبرى لمعاهدة موسكو لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوى وفي الفضاء الخارجى وتحت الماء . ان أهمية تنفيذ هذا الصك القانونى الدولى الهام تظهر بوضوح فى ضوء التجربة الأخيرة التى قامت بها الصين فى مجال التجارب النووية فى الغلاف الجوى منتهكة بذلك النوااميس المعترف بها للقانون الدولى والمصالح الحيوية لجميع شعوب الأرض .

وبناء على مبادرة البلدان الاشتراكية تم فى عام ١٩٧٧ توقيع اتفاقية بشأن حظر الاستخدام العسكرى أو أى نوع آخر من الاستخدامات العدائية لتقنيات التغيير فى البيئة . وقد حرمت هذه الاتفاقية استخدام تقنيات التغيير فى البيئة التى لها آثار طويلة المدى ، أو آثار شديدة . ان تعزيز فاعلية هذا الصك الدولى الهام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمسألة التى يجرى مناقشتها فى اجتماع الجمعية العامة لهذا اليوم .

ان جمهورية منغوليا الشعبية ، مثلها مثل بلدان اشتراكية أخرى ، مسترشدة بصحة ورفاهية الشعوب ، تقوم بتنفيذ تدابير شاملة للحفاظ على بيئة الانسان وتحسينها ، وكذلك تدابير من أجل تحقيق الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية لبلدنا . ان القانون الأساسى فى منغوليا يتضمن نصاً يذكر أن الأرض وباطنها والغابات والمساحات المائية وشرواتها هى ملك للدولة وبمعنى آخر هى ملك لمجموع الشعب .

ان المواطنين المنغوليين ملزمون باثبات اهتمامهم بالطبيعة وحماية شرواتها . وهذا مبدأ دستورى تضمنته فيما بعد القوانين التى سنها " خووال الشعب العظيم " لجمهورية منغوليا الشعبية بشأن استخدام الأرض وباطنها وموارد المياه وعالم الحيوان والنبات .

ان مسألة حماية أو الحفاظ على الطبيعة تحتل مكاناً هاماً فى الاتفاقات الثنائية بين البلدان الاشتراكية بما فى ذلك الاتفاقيات التى أجريت فى إطار مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة . وبوجه خاص لقد تم القيام بدور هام فى تكثيف التعاون فيما بين البلدان الاشتراكية فى الحفاظ على البيئة وتعزيز مستوى التعاون فيما بين هذه الدول عن طريق اعتماد الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة لبرنامج شامل من أجل زيادة تكثيف التعاون وتنمية التكامل الاقتصادى الاشتراكي فيما بين الدول الاعضاء فى ذلك المجلس .

ان النطاق العالمي لمشكلة الحفاظ على الطبيعة النابع من النمو المتزايد للتفاعل بين الانسان والطبيعة يجعل من الأهمية بمكان قيام جميع الدول ، دون استثناء ، بتوحيد جهودها وتوسيع التعاون الدولي . وتنشئ الحاجة الملحة الى التعاون الدولي من حقيقة ان تلوث البيئة له آثار على مستوى العالم ولا يمكن ازالتها الا عن طريق جهد مشترك . وعلى هذا الأساس يعتقد وفدنا أن أكثر الاجهزة ملائمة وتفويضا لمناقشة هذه المشكلة هو جهاز الأمم المتحدة الذي يمكنه أن يقدم اسهما حقيقيا وهاما في تأوير التعاون من أجل الحفاظ على البيئة .

ولقد حققت الأمم المتحدة بالفعل انجازات لها شأنها . ومن أمثلة هذه الانجازات الاعلان الخاص بمشاكل البيئة الذي اعتمد في سنة ١٩٧٢ وأعمال برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة ، ذلك البرنامج الذي يقوم بدراسات مشتركة من أجل الحفاظ على البيئة وتبادل المعلومات . وكل هذا يعد دليلا واضحا على التدابير المشتركة التي اتخذت في هذا الشأن .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.7 المقدم من وفد الاتحاد السوفياتي ، يعكس بصورة كاملة ، في رأينا المشكلة التي طرحت لبحث هذه العلاقة المتبادلة المتزايدة لمشكلة الحفاظ على البيئة والحاجة الى تعزيز السلم والأمن ووقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ونشر التعاون الدولي في هذا المجال .

وعلى اساس الاعتبارات التي أشرت اليها ، فان وفد بلادى يؤيد تماما مشروع القرار المقدم من الاتحاد السوفياتي وينضم الى قائمة الدول التي قدمت مشروع هذا القرار .

وينفس هذه الروح ، فان وفد منغوليا ينظر الى الاقتراح الخاص بصياغة مشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، واننا نقدر حق التقدير هذه الآراء التي قد تنهئ بجهود الدول من أجل الحفاظ على البيئة الانسانية .

السيد ها فان لاو (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد فييت نام يشعر بالاحتياج لقرار الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تدرج في جدول أعمالها بندين منفصلين ، وبحث المقترح الذي قدمه الاتحاد السوفياتي بعنوان " المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة " وبحث المقترح الثاني المقدم من زائير بعنوان " مشروع ميثاق عالمي للطبيعة " . ان مثل هذا القرار يبرز الاهتمام المتزايد الذي يوليه المجتمع الدولي لمسألة حفظ الطبيعة واعتبار هذه المهمة مهمة عالمية يقتضي أدائها الجهود الدولية المدعومة من قبل التعاون الدولي الفعال متعدد الأوجه والأشكال .

ان عملية التنمية تثير أمام الشعوب مشاكل بيئية متزايدة التعقد على الصعيدين الوطني والدولي . وفي الوقت الراهن ، فان مهمة حماية وحفظ الطبيعة والافادة من البيئة لحياة الانسان لا يمكن النهوض بها الا عن طريق الجهود المتضافرة لجميع الدول .

ان التعاون الدولي في هذا المجال ، يجب النهوض به في إطار اقامة علاقات وثيقة فيما بين العوامل التالية : السكان والموارد والطبيعة والتنمية ، وذلك لكي يمكن الحفاظ على التوازن البيئي وتكليفه وتحسينه عن طريق اعتماد سياسات جديدة في مجال الاستخدام الرشيد الأمثل للموارد الطبيعية من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب مع العمل في نفس الوقت على صون البيئة من أجل رفاهية الانسان .

وعن طريق تجارب الاسلحة الجديدة وخاصة الاسلحة النووية وتخزين الاسلحة الكيماوية
واسلحة التدمير الشامل ، فان سباق التسلح يلوث البيئة ويهدد الحياة العادية للسكان الذين
يكونون عرضة لآثاره الضارة . ان قيام الصين باجراء تجربة نووية في القضاء ، قد أدى الى قلق في
العالم لأن المواد المشعة المتساقطة عن هذه التجربة النووية تستمر لعقد من الزمان . ان التهديد
الذي شعر به سكان سيفيسو في ايطاليا في ١٩٧٦ نتيجة تسرب عفوى لمادة الديوكسايد من أحد
المصانع قد تكرر في الولايات المتحدة في شلالات نياجرا بسبب الديوكسايد أيضا . ان الانفجار
الأخير لصاروخ يحمل رأسا نووية في اركنساس يجعلنا نفكر في صورة سيفد يموقليس المسلط على
السكان الموجودين بالقرب من مخازن الاسلحة .

ومن ناحية أخرى فان سباق التسلح بسبب طبيعته التي تشكل عائقا أمام التعاون الدولي ،
يستوعب موارد مالية وفكرية ضخمة ، ويمكن عن طريق تحقيق نزع السلاح تحرير جزء متواضع من هذه
الموارد واستخدامه في التنمية بما في ذلك تنفيذ البرامج والمشروعات الكبرى الخاصة بحفظ الطبيعة .
ومما تقدم ، نقول انه اذا ما أريد للشعوب والدول أن تقوم بمهمتها وبمسئولياتها التاريخية تجاه
حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة ، فلا بد من الكفاح من أجل السلام والانفراج الدولي
ومن أجل وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . ولكن اثبتت الحياة انه من أجل حفظ الطبيعة
ولا سيما في مكتسبات الحضارة الانسانية ، فان الشرط الاساسي هو القضاء على الحرب والأنشطة
المتصلة بها من الحياة الاجتماعية . ان الدمار الناتج عن الحرب العالمية الثانية والناتج عن حروب
العدوان التي شنت من ١٩٤٥ حتى الآن وبخاصة في فييت نام ، مازال ماثلا في اذهان الشعوب
ويقتضي منها اليقظة .

ان الحرب لا تدمر الحياة الانسانية فحسب بل انها تدمر الطبيعة أيضا عن طريق استخدام
أساليب ميكافيلية واسلحة التدمير الشامل الأكثر تقدما . ان العالم لم ينس الدمار المؤسف والنتائج
الوخيمة التي نتجت عن القاء القنبلة النووية على هيروشيما ، والتي نتجت عن الحرب الكيماوية
في فييت نام وبلدان الهند الصينية الاخرى خلال الستينيات وخلال النصف الأول من السبعينيات .
ان ترسانة الاسلحة النووية ، يمكن أن تقضي على حياة البشر أكثر من مرة وأن تدمر تماما

حضارة كوكبنا . وهناك حديث الآن عن قنبلة النيوترون والاسلحة الاشعاعية واساليب تغيير البيئة للأغراض العسكرية . ان خطر الكارثة النووية على الحياة البشرية وعلى البيئة ، يزداد شدة بفعل سباق التسلح الذي تقوم به القوى الاستعمارية والرجعية العالمية لأجل خلق مواقف التوتر وذلك للصيد في الماء العكر .

ان الدمار الذي عانت منه فييت نام خلال السنوات الأخيرة ، هو دليل هي على ما تلحقه هروب العدوان من آلام بالشعوب ومن دمار للطبيعة ، ومن تأثير في النظام البيئي . ان النتائج الناجمة عن هذا الدمار لا يمكن التغلب عليها الا بعد أجيال متعددة .

ان ١٤٥ مليون طن من القنابل والقذائف بما في ذلك القنابل الكبرى التي تحمل اسم بلو - ٨٢ / ب والتي يصل وزنها الى ١٥٠٠٠ رطل و ١٠٠٠٠٠ طن من المواد الكيماوية السامة بما في ذلك عنصر اورانج الذي يتضمن الديوكسايد وقاذفات القنابل ب - ٥٢ بالإضافة الى أساليب تغيير البيئة ، كل ذلك قد استخدم تنفيذاً لسياسة " حرق كل شيء ، والقضاء على كل شيء ، وتدمير كل شيء " . وبالإضافة الى الخسائر البشرية فقد نتجت عن ذلك خسائر كبرى لا تقدر . ان ٤٣ في المائة من المساحة المزروعة قد تعرضت لخطر المواد الكيماوية السامة و ١٠ في المائة من الأراضي تعرضت للتلوث الخطير وأصبحت جدياً و ٤٤ في المائة من مساحات الغابات تعرضت للتدمير بسبب المواد الكيماوية السامة و ٥٠ في المائة منها دمر بفعل قاذفات القنابل ب - ٥٢ وقد أدى ذلك الى فقدان ٤٧ مليون متر مكعب من الاخشاب ، والى الحد من قدرة احتجاز المياه والرطوبة اللازمة للزراعة ، كما أن ٥٠ في المائة من مساحة الاراضي المزروعة بالأشجار الاستوائية قد دمرت وتحتاج الى قرن من الزمان لحياتها . وهناك ٢٠ مليون حفرة سببتهم القنابل ومناطق شاسعة صارت قاحلة وتلال كثيرة أصبحت عارية وتلك هي الصورة في العديد من المناطق التي تحولت الى ما يشبه سطح القمر .

باختصار ، دثرت البيئة ، واختل التوازن الايكولوجي في أقاليم عديدة مما أدى الى انقراض أشكال عديدة من الحيوانات والنباتات ، وتغير المناخ وتعرضت الغابات لأضرار خطيرة نتيجة للتغيرات الضارة القسائية ، في دورة الماء . كذلك فان الكوارث الطبيعية خاصة الجفاف والفيضانات التي حلت ببلدى خلال السنوات الأخيرة وخلال هذه السنة انما هي نتيجة مباشرة للأعمال التدميرية التي أشرت اليها آنفا .

فضلا عن ذلك ، فان آثار الديوكسيد على جسم الانسان قد أدت الى التشويه الوراثي للأطفال من أبناء هؤلاء الذين تعرضوا له والذين مازالوا يعانون من آثاره . في انتظار تقييم شامل لآثار الحرب التي لحقت بالسكان وبالطبيعة في فييت نام ، أود أن أشير هنا الى آراء بعض السياسيين والعلماء في الولايات المتحدة .

لقد أكد السناتور جيلورد نلسون في آب/أغسطس ١٩٧٠ ما يلي :

" لم يحدث في تاريخ البشرية أن أعلنت حرب على بيئة بلد آخر . ومع ذلك ، فان الولايات المتحدة قامت بنفسها بتجربة ايكولوجية لم تشهد أمة لها مثيلا " .

أما العالم البيولوجي الأمريكي البروفسيور آرثر جالستون وهو يتحدث أمام أعضاء الكونجرس والجمهور في ٩ شباط/فبراير ١٩٧٧ قال :

" لم يجز بعد تقييم مؤكد للضرر الذي لحق بفيت نام وبيئتها التي تعتمد عليها حضارتها كلها " .

وحتى يمكن اعطاء صورة كاملة للدمار الذي لحق ببلدى نتيجة للحرب ، أود أن أقول انه أثناء العدوان ضد الأقاليم السبعة الشمالية لفيت نام في شباط/فبراير ١٩٧٩ ، فان ستماية ألف جندي صيني قاموا بممارسة نفس السياسة وهي حرق كل شيء وتدمير كل شيء والقضاء على كل شيء ، وذلك باللجوء الى الغاز السام في بعض المناطق السكانية وتسميم موارد مياه الشرب في بعض النواحي التي تسللوا اليها .

ان الموقف الذي أشرت اليه من قبل يبرر اهتمامنا بمسألة حفظ الطبيعة . ان جهودنا تتجاوز نتائج الحرب من أجل أن نعطي للأجيال المقبلة موطننا سليما غنيا وجميلا .

فداة الانتصار ، فان شعبنا اتجه الى مهمة اعادة البناء الوطني وبدأ تضييد جراح الأرض المفتصبة . ان عملية القضاء على الألفام المبتوثة تنطوى على بعض الخسائر في الأرواح . وقد تمت تعبئة الريف من أجل اعادة تشجير الغابات ، وقد حققنا نتائج كبيرة . ان رجال العلم في بلدى يتابعون بحوثهم من أجل التوصل الى حلول وافية للمشاكل الناتجة عن هذا الخلل الايكولوجي ، ومع ذلك فالمهمة صعبة ، ولذلك فاننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يؤيد جهودنا الوطنية ، ولكننا نود أن نؤكد أن المسؤولية التاريخية للمتسببين في ذلك مازالت قائمة بالكامل .

وانطلاقاً من الوضع الدولي الراهن ومن تجربة فييت نام التي شعرت بالنتائج الوخيمة التي نتجت عن حرب العدوان التي استمرت عقوداً طويلة ، فاننا نعتبر المبادرة السوفياتية الواردة في مشروع القرار A/35/L.7 مناسبة وواقعية وتنطوى على أهمية كبرى . ان هذه المبادرة تعكس الاهتمام العميق الذى يشعر به الاتحاد السوفياتي والمجتمع الدولي ازاء خطر الحرب خاصة خطر الحرب النووية على الانسان وعلى البيئة والنتائج التي يمكن أن تترتب على سباق التسلح وتؤثر على عالم الحيوان والنبات وما ينتج عن هذا السباق من اهدار لموارد ضخمة مالية وفكرية يتعين استخدامها من أجل التنمية الاقتصادية ورفاهية الانسان وصون الطبيعة .

ان مشروع القرار A/35/L.7 يبرز العلاقة الوثيقة بين التعاون الدولي من أجل صون الطبيعة والبيئة والتدابير الكفيلة بوقف سباق التسلح وتعميق الانفراج .

من الواضح أن المبادرة السوفياتية تشكل اسهاماً قيماً من أجل الكفاح المشترك الذى تخوضه البشرية لاقامة سلام دائم ، ومنع اندلاع حرب عالمية جديدة وصيانة الطبيعة والبيئة ونقلها الى الأجيال القادمة دون أخطار أو تلوث .

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات فان وفد فييت نام يسعدده أن يعلن تأييده التام لمشروع القرار A/35/L.7 المقدم من الاتحاد السوفياتي لاعتماده من قبل الجمعية العامة . ويسعدنا أن ننضم الى قائمة مقدمي مشروع القرار هذا .

في نفس الوقت ، فان الجمعية العامة أمامها مشروع قرار آخر في الوثيقة A/35/L.8/Rev.1 تحت البند ١١٣ من جدول الأعمال .

على أساس الآراء التي قدمت بشأن موضوع حماية البيئة ، فاننا نشعر بالافتباط تجاه مبادرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية الانسان ، وصون الطبيعة والبيئة . وانطلاقاً من هذه الروح ، فاننا نؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.8/Rev.1 بعنوان مشروع ميثاق عالمي للطبيعة .

السيد ثيون (كموتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : ان مشكلة البيئة مشكلة تثير اهتمام كل الدول التي ترفب في الحفاظ على وتنمية رخاء الأجيال المقبلة . ويرحب وفد بلادي بمبادرة وفد زائير لأنه وجه أنظار الجمعية العامة الى هذه المشكلة ونأمل في أن مشروع القرار A/35/L.8/Rev.1 حول مشروع الميثاق العالمي للطبيعة سوف تتم الموافقة عليه بتوافق الرأى .

منذ صباح اليوم وفي الوقت الذي تولي فيه الجمعية العامة اهتمامها بمشروع القرار هذا ، فان ممثلي التوسعيين استخدموا كالمعتاد منبر الجمعية العامة لتحويل اهتمام المجتمع الدولي عن حروبهم العدوانية التوسعية ، التي تقوم على اباداة الجنس البشري ، والتي أشعلوها في العالم خاصة في كموتشيا وفي أفغانستان . ويأتي ممثل التوسعيين الاقليميين الفيتناميين ليديلي بأكانيب ويبكي بدموع التماسيح بهدف تغطية الجرائم البشعة التي ترتكبها حالياً سلطات هانوى في كموتشيا .

قبل الغزو الفيتنامي كانت كموتشيا بلدا يتمتع بالخضرة في كل الفصول وبها سدود مائية وخزانات مياه وقنوات للرى ومزارع أرز ممتدة لمساحات شاسعة ومنشآت صناعية وزراعية . وبعد ثلاث سنوات ونصف من جهود شعب كموتشيا بأكملها استعادت الطبيعة رونقها المعهود في كموتشيا .

أما الآن ، وبعد مرور القنوات الفيتنامية أصبحت كموتشيا بلاد البؤس والجذب ، وقد قضى الغزاة الفيتناميون على مدن بأكملها ومراكز ادارية وآلاف من القرى والمدارس ومعاهد التدريب الفني والعلمي ومصانع ومستشفيات وسدود وخزانات مياه وآلاف الكيلومترات من قنوات الرى وآلاف الهكتارات من المنشآت الزراعية والصناعية وأكثر من مليون هكتار من مزارع الأرز والحقول . وبمساعدة الدولة التوسعية المعظم التي - وبالسخريسة القدر - عرضت صباح اليوم مشروع القرار A/35/L.7 استطاعت سلطات هانوى أن تستمر في ارتكاب هذه الجرائم البشعة .

وفي عام ١٩٧٩ أرسلت تلك الدولة العظمى التوسعية الى فييت نام أكثر من ٣ مليون طن من الأسلحة والعتاد الحربي ، وبتلك الأسلحة أشعل التوسعيون الغييتناميون النار في بلادى واسالوا الدماء فيها وقضوا على قرابة ٣ مليون نسمة ، مستخدمين التجويع والأسلحة التقليدية والأسلحة الكيماوية . ان كمبوتشيا في الوقت الحالي ، هي حقل تجارب لتلك الأسلحة التي حرمها بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ .

وتضم جمعيتهم العديد من الأسلحة الكيماوية والغازات السامة التي تزهق الروح أو التي تؤدي الى العجز ، وتلك المنتجات تلقى في مياه الشرب أو في الآبار والأنهار ، وتلقى بالطائرات أو من خلال المدفعية الثقيلة ، وقد كشف ضابط مدفعية فييتنامي هجر وحدته وهي الوحدة ٧٥ التي تعمل في شمال غرب كمبوتشيا في نيسان / ابريل الماضي أن أغلب أنواع المدافع المستخدمة في كمبوتشيا مجهزة بقنابل ذات غازات سامة يسمح باستخدامها على مستوى الكئاب وتستخدم على نطاق واسع في كمبوتشيا ، وقد أوضح أن الغازات السامة السوفياتية الصنع التي يطلق عليها N Z تستخدم في كثير من الأحيان ، وقد قتل الكثير من عشرات الألوف من المدنيين الكمبوتشيين وبصفة خاصة من النساء والأطفال ، أو أصابهم التسمم بدرجة خطيرة بسبب تلك الأسلحة الكيماوية . ان تلك الأسلحة التي تلقى بالطائرات تحوى غازات سامة تقضي على السكان والنباتات ، كما تلقى المدفعية الثقيلة بالغازات السامة التي تسبب الموت على مدى ٢٠٠ متر، وتؤدي الى حدوث حالات غثيان ونزيف واختناق بعد حدوث حالات شلل في الجهاز التنفسي ، والبعض الآخر منها يؤدي الى حالات هيستريا وغنفرينا . وكأثار جانبية فان تلك الأسلحة تحدث عجزا لدى الرجال ، وتسبب في تكوين أجنة غير طبيعية لدى النساء .

وفي ١٦ نيسان / ابريل ١٩٨٠ أذاع راديو هانوى حفلا بمناسبة تسليم وسام هوشي منه من الطبقة الثالثة لادارة الأسلحة الكيماوية التابعة للجيش الشعبي . وخلال هذا الحفل فان الكولونيل جنرال لوترونغ تان نائب وزير الدفاع وعضو اللجنة المركزية للحزب أثنى على الجهود التي قامت بها ادارة الأسلحة الكيماوية خلال ال ٢٢ عاما الماضية لكي تتطور وتستعد للمعركة . ان كوادره وقواته قد درست بعناية وسيطرت على العلم والتكنولوجيا وحصلت على معلومات واستطاعت

الابداع في المعمارك وفي تدعيم القوات ، ولكي تقوم هذه الكوادر والقوات بمهمتها في ظل الوضع الجديد فقد واصل الكولونيل جنرال تان حديته قائلاً :

” ان كوادرننا ومقاتلينا في ادارة الحرب الكيماوية عليهم أن يجعلوا شغلهم الشاغل البحث العلمي والتكنولوجي ، وأن يتدربوا على استخدام الأسلحة والعتاد الذي نمدهم به على نحو فعال ” .

وكل ذلك ليس في حاجة الى تعليق منا . ان وفد بلادي لن يشترك في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.7 الذي يعتبر مجرد لعبة سوفياتية .

السيد سوتيشاك (جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) :

أود بادئ ذي بدء أن أضم صوتي الى المتحدثين الذين سبقوني الى الحديث وذلك لكي أعرب باسم وفد جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية عن تقديري للمبادرة القيمة لوفد الاتحاد السوفياتي في عرضه على الجمعية العامة بندا ملحا ، والذي لا يمكن الا أن يؤدي الى الاهتمام الكبير بجميع الدول النامية التي تشكل الطبيعة بالنسبة اليها في الوقت الحالي ، المصدر الأساسي ان لم يكن الوحيد لوجودها وازدهارها .

ان النظر في قضية المسؤولية التاريخية للدول في المحافظة على الطبيعة للأجيال الحالية والمقبلة ، يأتي في الوقت الملائم في مرحلة سباق التسلح الذي لا هوادة فيه والذي يشكل خطرا كبيرا ليس بالنسبة للبيئة الطبيعية فحسب وانما أيضا بالنسبة لبقاء البشرية جميعها . وبهذه المبادرة المناسبة ، فان الاتحاد السوفياتي الذي عانى أكثر من أي بلد آخر تجربة الدمار والموت نتيجة للحرب العالمية الثانية ، يثبت من جديد التزامه التام بقضية أمن وسلام البشرية والطبيعة .

ان هذا الموقف من الاتحاد السوفياتي ، يتمشى تماما مع موقفه كدولة عظمى مسؤولة . ونظرا الى تراكم عوامل الدمار والموت ، فانه يسعى بجميع الوسائل من أجل ابعاد الخطر . وليس في امكاننا أن نقول نفس الشيء عن الدولة العظمى الأخرى التي لديها حاليا في ترساناتها العسكرية كمية كافية من القنابل الذرية والهيدروجينية والصواريخ ، وأسلحة التدمير الشامل الأخرى بما في ذلك الأسلحة الكيماوية والمخزونات الضخمة من النابالم التي تكفي لآبادة الحياة على كوكبنا عدة مرات .

ان هذه الدولة العظمى ، قد ارتكبت في الآونة الأخيرة جرائم بشعة ضد الطبيعة
و ضد حياة الشعوب في دول الهند الصينية الثلاث ، وهي تستمر مع حلفائها القدامى والجسد بما
في ذلك دولة كبرى آسيوية توسعية في اعاقه جهود المجتمع الدولي من أجل اتخاذ التدابير
الفعالة لمنع السلاح ، والتي تهدف الى حماية الطبيعة والبشرية في ظل أمن دائم .

ان شعب لاو الذي لا يتجاوز تعداده ٣ مليون نسمة ، يعلق أهمية قصوى على المحافظة
على الطبيعة التي دمرت بوحشية خلال الحرب الامبريالية العدوانية ضد وطنه . وخلال تلك الفترة
فان دول الهند الصينية الثلاث ، أى لاوس وفيت نام وكمبوتشيا ، كانت تحت رحمة المعتدى وتحولت
الى حقول تجارب لجميع أشكال وأنواع الأسلحة ، فيما عدا الأسلحة النووية .

ويتعرضها للقصف المكثف ، فان مناطق بكاملها في بلادى وبشكل خاص الجزء الجنوبي
الذى يمر فيه ما يسميه المعتدون ممر هوشي منه ومناطق الشمال ، قد تحولت الى أراضى خالية
من النبات وجميع اشكال الحياة . ان تلك الأراضي مازالت اليوم مملوءة بالحفر التي نجمت عن
القنابل والتي يصل عمق بعضها الى أكثر من عشرة أمتار وقطرها ٢٠ مترا .

ان من ناغلة القول أن نقول ان الآثار البيئية التي نجمت عن ذلك القصف والاستخدام
الواسع النطاق للمواد الكيماوية ، والتي تسمى وفق التعبيرات العسكرية بالعناصر البرتقالية
والبيضاء والزرقاء لا حصر لها . وكل تلك العناصر أدت الى تآكل الأرض الزراعية وفقدانها لخصوبتها
وتغير الحياة البيولوجية والحيوانية والنباتية وتخريب نظام الرى . . . الخ .

ولكن ما هو لا انساني أكثر من ذلك ، هو من ناحية استخدام عناصر CS و CS-1 و CS 2
التي تؤدى الى آثار سامة وخائفة مما يجعل من المستحيل العيش في المناطق المصابة لعدة أيام ،
ومن ناحية أخرى فان التغيير المناخي قد أدى الى اعاصير ممطرة أدت بدورها الى تآكل سهولنا
وجبالنا . ونظرا لحدوث ذلك في بلد استوائي ، فان التغيير المناخي قد أدى الى نمو سريع
للحشرات والأمراض المختلفة التي لها ضرر جسيم على حياة النبات والحيوان والانسان .

(السيد سوتيشاك ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

بالإضافة الى ذلك أود أن أؤكد على أن ٢٠ مليون قنبلة من كافة الأحجام ألقيت ، وأكثر من ٢٣٠ مليون قذيفة أطلقت من قبل المدفعية والقوات البحرية الأمريكية خلال حرب الهند الصينية الثانية ، وهناك أكثر من ٤٠٠ ألف قنبلة وأكثر من مليوني قذيفة مازالت مدفونة في أراضي دول الهند الصينية بما في ذلك آلاف القنابل في أراضي لاو ، ناهيك عن الألفام المضادة للأفراد والمضادة للمركبات .

واليوم فان هذه القنابل التي لم تنفجر مازالت تتسبب في أضرار كبيرة تلحق بالسكان والمواشي والواقع ان كافة الصحفيين الغربيين الذين زاروا بلادنا قد لاحظوا باستياء أن سكان قرانا لم يعد في امكانهم زراعة حقولهم الطيبة بالقنابل وانه لم يعد في امكانهم السماح لأطفالهم باللعب في الحقول .

انني أذكر ذلك لكي ألفت انتباه الجمعية العامة الى أن الانسان لا بد له من أن يولي الاهتمام الكافي للطبيعة التي لا بد من الحفاظ عليها للأجيال المقبلة ، لأن وسائل الدمار التي توصل اليها الانسان الآن أصبحت أكثر وأكثر اربابا ، وهي أكثر من كافية لتدمير الحياة على وجه الأرض عدة مرات .

والآن ، وأكثر من أى وقت مضى ، فمن الضروري على المجتمع الدولي أن يعمل جادا فسي طريق التعاون بغية الحفاظ على الطبيعة لمصلحة الأجيال الحالية والمقبلة . ان أقصر الطرق للقيام بذلك هو تكثيف الجهود من أجل وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ، وتخفيض مخزونات الأسلحة الحالية ، وازالتها نهائيا ، وكذلك تجنب أسباب التوتر في العالم التي يمكن أن تؤدي الى صدام عالمي ، وكذلك كل ما يمكن أن يدمر التراث البشري للأجيال الحالية والمقبلة . لا بد لنا أيضا أن نستبعد فكرة امكانية استخدام الأسلحة المطورة التي يمتلكها الانسان حتى ولو كان هذا الاستخدام محدودا . ان لدينا كل الأسباب القوية من أجل وقف التجارب النووية في الفضاء التي من شأنها الاضرار بالبشرية وبالطبيعة .

ان العلم والتكنولوجيا اكثر تقدما الآن عن ذي قبل ، ويجب ان نسيطر عليهما حتى نضمن أنهما يخدمان بحق مصالح البشرية .

في امكاننا الحفاظ على الطبيعة بجمالها وثروتها اذا نبذ الانسان قيامه بأعمال التدمير .
وفي هذا الاطار فان وفد بلادى يود أن يشيد بمبادرة الاتحاد السوفياتي الواردة بالوثيقة A/35/L.7
كما تؤيد أيضا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.8/Rev.1 ، فيما يتعلق بمشروع ميثاق عالمي
للطبيعة ، والذي قدم هذا الصباح من قبل السيد مندوب زائير .

السيد غارسيا روبليز (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : نتيجة لدراستنا المتعمقة
لمشروع القرار A/35/L.7 و A/35/L.8/Rev.1 والمقدمان على التوالي من قبل الاتحاد السوفياتي ،
و ٣٩ دولة عضو في مجموعة ال ٧٧ ، توصل وفد المكسيك الى نتيجة أن مشروع القرارين يمكن اعتبارهما
مكملان لبعضهما البعض وأن هذين المشروعين ، في الواقع ، نابعان عن نفس الافكار النبيلة ويتجهان
نحو نفس الأهداف .

ووفقا لأحكام مشروع القرار A/35/L.8/Rev.1 فان الجمعية العامة :
" ادراكا منها لكون الحياة على الأرض جزءا من الطبيعة ولكونها مرهونة بالسـمير
المتصل للنظم الطبيعية " ،
وفي نفس الوقت فانها تعرب عن استيائها

" من تحطيم النظم الطبيعية أو افسادها الناتجين بوجه خاص عن الاسراف
في استهلاك الموارد الطبيعية واساءة التصرف فيها ، وعن النزاعات والحروب " .
ووفقا لأحكام مشروع القرار A/35/L.7 تعلن الجمعية العامة أنها درست مسألة :
" المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة ، والمقبلة " ،

وتصميما منها

" على حماية الطبيعة ، على كوكبنا باعتبار ذلك شرطا نهوريا لحياة الانسان
العادية " .

ان مشروع القرارين متماثلان فيما يتعلق بالاجراءات التي رأى مقداهما أنهما مناسبين
بالنسبة لتحقيق الأهداف المشتركة على المدى البعيد . ان المشروع السوفياتي يطلب الى الأمين
العام تقديم تقرير بمعاونة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، كما يطلب من الأمين العام الحصول على
آراء الدول في هذا الشأن . وفي مشروع القرار المقدم أصلا من ٣٩ دولة فان الأمين العام مطلوب

منه أن يجمع آراء وملاحظات الدول الأعضاء بشأن مشروع ميثاق عالمي للطبيعة ، وهو الملحق بالوثيقة A/35/141 ، وعلى أساس الردود التي يتلقاها وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية يقوم بصياغة " توصيات مناسبة بهدف اعتماد ميثاق عالمي للطبيعة " .

وهكذا ، فإن الفرق الرئيسي بين مشروع القرارين يكمن ليس في طبيعتهما وإنما يكمن في مدى التركيز الذي يضعه على نتائج امكانية نشوب حرب نووية ، وما يتعلق بآثار سباق التسلح نفسه الذي يعاني منه العالم .

وفي هذا الصدد لا بد من أن نشير الى أن الفقرة ٢٠ من مشروع الميثاق العالمي تتضمن أحكاما محددة مثل ما يلي :

" الامتناع عن الأنشطة العسكرية المضرّة بالطبيعة . ويشكل خاص :

" (أ) حظر تطوير واجراء التجارب والاستخدام النووي والبيولوجي ، والكيميائي أو وسائل الحرب المغيرة للبيئة .

" (ب) حظر الأنشطة العسكرية في المناطق المحمية في الفضاء الخارجي وفي

القرارات المتجمدة " . (A/35/141, Annex II, Para.20)

ومع ذلك ، فليس هناك شك ، في أن مشروع قرار الاتحاد السوفياتي يميل الى وضع تأكيدات أكثر مما يفعله مشروع قرار الدول ال ٣٩ بشأن هذا الجزء من الموضوع حيث ان ما يسمى " بالآثار الوخيمة " على البشرية وعلى الطبيعة نتيجة " حرب تستخدم فيها الاسلحة النووية ومنظومات أخرى من أسلحة التدوير الشامل " وكذلك " الآثار السيئة لسباق التسلح على الطبيعة " يجب أن تعتبر سببا لوجود مشروع هذا القرار .

اننا نعتقد أن مثل هذه الاعتبارات تؤكد فقط على ما ورد في الوثيقة الختامية للـدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عندما أكدت ضمن أمور أخرى على " ان أهم واجب ملح وهام الآن " هو ازالة خطر حرب نووية . وفيما يتعلق " بالآثار السيئة " لسباق التسلح والواردة في مشروع القرار السوفياتي ، فان وفد بلادى يفسر ذلك كشيء يمكن أن يغطي أولا وقبل كل شيء تجارب الاسلحة النووية سواء في الجو أو تحت الماء لأسباب لا تحتاج لأى شرح ، وثانياً التجارب في باطن الارض لأن الخطر الذى يمكن أن يترتب على هذه التجارب كبير جدا لدرجة أن اتفاقية موسكو لسنة ١٩٦٣ حظرت بصفة خاصة مثل هذه التجارب حيث انها يمكن أن تحدث :
" . . . مخلفات مشعة خارج الحدود الإقليمية للبلد الذى تحت سيادته أو سيطرته

تجرى مثل هذه الانفجارات " . (ENDC/100/Rev.1, article I, para.1(b))

وليست هذه التجارب فقط هي التي يمكن اعتبارها ذات تأثيرات شديدة الضرر كنتيجة لسباق التسلح ، ولكن لا بد ان تؤخذ في الحسبان تجارب أسلحة التدوير الشامل الاخرى ، كالأسلحة الكيميائية وحقيقة أن انتاج الاسلحة بالاضافة الى ما فيه من اهدار للموارد غير المتجددة هو احدى الصناعات التي تلوث أكثر من غيرها الفضاء ومصادر المياه وجوف الأرض . ان المخلفات السامة الناجمة عنها تشكل خطرا حقيقيا على الطبيعة وبالتالي على صحة البشر .

ان كلا من مشروعى القرارين ، يعترف بحق بأنه من أجل حماية التوازن النوعي للطبيعة والمحافظة على هذا التوازن ، لا بد من اتخاذ تدابير وطنية ودولية ، وان المكسيك لتعي ذلك تماما . ونحن نشعر ، أن لنا أن نفخر لأننا عبرنا عن هذه القناعة من خلال ممارستنا . فعلى الصعيد الدولي مثلا ، بادرننا وتوصلنا بالتعاون مع دول امريكا اللاتينية ، الى معاودة ثلاثيلولكو

التي قامت على اساس نظام لدول خالية من الاسلحة النووية ومن التجارب النووية أيضا . وعلى الصعيد الوطني فاننا نفخر أيضا لاننا وضعنا و طبقنا عددا من التشريعات الكاملة من أجل حماية البيئة . اننا نعتقد ان جميع هذه الاعتبارات كافية لتوضيح مدى سعادة وفد المكسيك اذا ما تمكنا من اعتماد مشروعى القرارين (A/35/L.7) و (A/35/L.8/Rev.1) . واننا لعلنا يقين من أنهما في المستقبل القريب ، سوف يترجمان الى واقع ملموس يثبت ضمن أمور أخرى ان الدول الصناعية وخاصة أكبرها انتاجا للسلاح ، يمكنها ان تعمل بطريقة تدل على وعيها للمسؤولية الخاصة المنوطة بها من أجل الاسهام الفعال فيما يسمى " بحفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة " .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن استرعي انتباه الجمعية الى أنه بالإضافة

الى البلدان التي اعلنت ، فان البلدان التالية قد انضمت الى مقدمي مشروعى القرارين وذلك على النحو التالي :

مشروع القرار A/35/L.7 افغانستان ، كوبا ، الهند ، موريشيوس وفيت نام .

مشروع القرار (A/35/L.8/Rev.1) كوبا .

وفيما يتعلق بالبند ١١٣ من جدول الاعمال والمعنون " مشروع ميثاق عالمي للطبيعة "

فانني أودعو المندوبين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم قبل التصويت ، الى الهديث .

السيد بلترامينو (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : فيما يتعلق بمشروع القرار

الوارد في الوثيقة (A/35/L.8/Rev.1) المعنون " مشروع ميثاق عالمي للطبيعة " يود وفد بلادى

أن يذكر أننا نشعر بالتقدير للجهود التي بذلها وفد زائير والوفود الأخرى التي شاركت في تقديم

مشروع هذا القرار وذلك لتقديم مبادرة جريئة لها أهمية كبرى في ضوء المشاكل التي تتطوى عليها

مسألة صيانة البيئة الطبيعية . لقد كان هذا الموضوع محل دراسة في الماضي بل ومحل قرارات

هامة اتخذتها الأمم المتحدة نفسها .

ان هذه المسألة تتطوى على أهمية بالغة بالنسبة لمبدأ سيادة الدول المعرضة للخطر

وتلك الدول التي تنظم التعاون الدولي .

نود أن نبين بوضوح اننا نشعر بالقلق بالنسبة لعمومية مصطلح الطبيعة ، فالأمر يتلصب بعض التوضيح حتى يمكن وضع القواعد المنظمة له . وبوجه خاص اذا كان مفهوم الطبيعة سيتضمن الموارد الطبيعية فسوف تكون هناك اعتراضات شديدة ، لأن الموارد الطبيعية نفسها تحكماً المبادئ الأساسية التي تعتمد على السيادة الكاملة والمطلقة للدول على تلك الموارد المتاحة داخل أراضيها ، وهذا مبدأ لا يخضع لأي انتقاس وتجسد رسمياً حتى في الاعلان الخاص بانشاء نظام اقتصادى دولي جديد .

ورغم ان الفقرة ٢ من المنطوق يمكن أن تحمل اشارة الى ذلك ، الا أنه يمكن اعطاء تفسير واسع للفظ الطبيعة في اطار الفقرة ١ . ونأمل ان يكون بالامكان في وقت ما ايجاد توضيح للعلاقة ما بين الطبيعة والموارد الطبيعية والبيئة ، وإلا فسوف تظهر مشاكل أكثر من المشاكل التي نسعى لاجاد الحلول لها . بل ان حق بعض الدول قد يكون محلاً للتشكك اذا لم نوضح الأمور ، وهو حق ما من شك في أن مقدمي مشروع القرار ، يحاولون حمايته وصيانته .

وانذا ما تم اعتماد مشروع القرار فاننا كما هو مطلوب ، سوف نلرح آرائنا حول الموضوع ، ولكننا نود أن نكرر اننا نشعر بأننا أمام طريق يتطلب الكثير من التأمل والبحث .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة تعتمد مشروع

القرار المعروض علينا ؟

اعتمد مشروع القرار A/35/L.8/Rev.1 و Rev.1/Add.1 (قرار ٧/٣٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعلمي الكلمة الآن للسيد ممثل البرازيل الذي يرغب

في تحليل تصويته .

السيد كوريا دا كوستا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : باسم وفود بوليفيا ،

وكولومبيا ، واكوادور ، وغيانا ، وبيرو ، وسورينام ، وفنزويلا ، والبرازيل ، يشرفني أن أعلن ما يلي :

ان الدول الثمان الأعضاء في معاهدة التعاون الأمازوني لم تحترض على توافق الآراء الذي

تم التوصل اليه بشأن النص المنقح الوارد في الوثيقة A/35/L.8/Rev.1 على أن يكون من المفهوم أن

الهدف الوحيد من هذا النص هو بدء عملية المشاورات ، وأن يقوم بذلك الأمين العام ، وعلى أساس

هذه العملية ، فقد تطلب الجمعية العامة في مرحلة لاحقة باتخاذ مقرر حول هذه المسألة .

ان الدول التي أتشرف بالتحدث باسمها ، تود أن تسجل في المحضر انه في الأنشطة التي تقوم بها بالنسبة للمسائل المتعلقة بصحرة مباشرة أو بغير مباشرة بالموضوعات التي يتناولها مشروع ميثاق عالمي للطبيعة ، فانها سوف تستهدى دوما على الصعيد الوطني والاقليمي وشبه الاقليمي والدولي ، بالالتزامات التي قبلتها فيما بينها ، ومنها الالتزامات الواردة في معاهدة التعاون الأمازوني . ان قبولها لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.8/Rev.1 ، لا يمكن تفسيره الا على أنه دليل على استعدادها للمشاركة في عملية المشاورات دون أى التزام من أى نوع كان ، سواء بالنسبة لمحتوى القرار نفسه ، أو نتيجة لعملية المشاورات التي سوف تبدأ من جرائه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من بحث البند ١١٣ . وسوف ننتقل الآن الى البند ١٢٠ من جدول الأعمال المعنون " المسؤولية التاريخية للدول عن الحفاظ على الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة " . وسوف تقتصر البيانات على تحليل التصويت حول مشروع القرار A/35/L.7 .

السيد بلترامينو (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : لقد درس وفد الأرجنتين مشروع القرار A/35/L.7 بعناية فائقة ، ونحن نشعر بأنه رغم انه يهدف لحماية البشرية كما ينص على ذلك الا انه يشير في نفس الوقت الى بند سباق التسلح وهو موضوع منفصل . لقد أثبتت بلادى في سياستها انها تنتهج نهجا واضحا قوامه الحفاظ على البيئة ، ونحن لا نعارضى أى جهد يبذل من أجل تحقيق هذه الغاية . ان المبادرات التي اتخذناها في مختلف المحافل الدولية في هذا الخصوص معروفة . ومع ذلك فاننا نشعر ببعض الشكوك بالنسبة لعدم التوازن القائم نتيجة لتطبيق معيارين في مشروع القرار . فمن ناحية هناك حديث عن سباق التسلح ، وهو موضوع كان يتعين تجنبه كمسؤولية مشتركة لكافة الدول . وهذا وارد في الفقرة ٤ ، ونحن نوافق عليها ، ولكن يجب أن يكون معروفا ان ما يسمى بسباق التسلح يتعلق بصفة خاصة بالقوى الكبرى . كما انه من المعروف ان الأثر الأساسي على البيئة انما ينتج عن تصرفات تلك الدول ، وهي الدول التي في وضع يمكنها فيه أن تزيد هذا الأثر سوءا في المستقبل . وفي بياننا في اللجنة الأولى فلقد أكدنا ان المسؤولية الأساسية تقع على الدول الكبرى فيما يتعلق بالسلام ونزع السلاح . ولهذا السبب فانه يقع على عاتق تلك الدول الكبرى المسؤولية الأولى في مواجهة مختلف آثار تجارب كافة أنواع الأسلحة النووية ، واستخدام الأسلحة ونحن نعتقد ان هذه حقيقة موضوعية لا جدال فيها .

لقد كنا نفضل أن تعلن الفقرة الاولى من المنطوق بوضوح المسؤولية التاريخية للدول ، وبصفة خاصة الدول الكبرى ، ليس من أجل الماضي ولا من أجل التاريخ ، وإنما من أجل الحاضر والمستقبل . ونحن نشعر أيضا بأن ما قلناه في تعليقلنا للتصويت بشأن مشروع القرار (A/35/L.8/Rev.1) ينطبق على مشروع هذا القرار . وإذا كان في نية الجمعية العامة أن تعتمد مشروع هذا القرار باتفاق الرأي ، فإننا لن نعتري اذن . ولكننا نود أن نسجل بوضوح ملاحظتنا وتحفظاتنا . أما اذا طرح مشروع القرار للتصويت ، عندئذ سوف يتمتع وفدنا عن التصويت .

السيد كورينا د اكوستا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد البرازيل يأسف لانه لا بد من اتخاذ قرار بشأن مشروع القرار (A/35/L.7) بعد ظهر اليوم . اننا نعتبر أنه من الضروري أن نجرى مناقشة متعمقة بشأن مشروع القرار ، وبالتالي فانه قبل اتخاذ قرار نهائي بشأنه ينبغي أن يتاح الوقت للوفود من أجل توضيح عدد من القضايا مع أصحاب هذا المشروع . ومن وجهة نظرنا ، فان الاقتراح السوفياتي يتضمن نقاطا ايجابية عديدة ، وهو يتكون من شقين ، أو حتى نكون أكثر دقة ، فانه يتضمن مشروعين قرارين في مشروع واحد : الأول ذو طابع عام للغاية يتعلق بقضية مسؤولية الدول عن حفظ الطبيعة وبالتالي فانه لا يثير أي خلاف ، وهو لا يسعى إلى أكثر من تأكيد وجهات نظر الدول بشأن طرق ووسائل تطوير التعاون الدولي لحفظ البيئة الطبيعية . ومع ذلك ، وعلى وجه التحديد ، فانه يخفق حتى في ضرورة أن يأخذ في الحسبان مسألة السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية ، ولا يقدم أي تأكيد ، مع الأسف ، بشأن ضرورة حماية احتياجات البلدان النامية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنشطة البيئة . أما بالنسبة لبقيّة مشروع القرار - الذي نعتبره موضوعا مختلفا تماما وبالتالي يستحق أن يكون مشروع قرار ثان - فهي أكثر تعقيدا . فهي تشير إلى الآثار السلبية لسباق التسلح وبصفة خاصة سباق التسلح النووي ، وتراكم المواد الكيميائية السامة في البيئة الانسانية وأثرها الضار على الزراعة والحيوان في العالم ، وهي تركز على أن تلك المصادر قد استبعدت من حل مشكلة الحفاظ على الطبيعة وتقتح تعزيز الانفراج الدولي وخلق الظروف التي قد تزيل الحرب من حياة البشرية ، وأخيرا ، فانها تسعى إلى الحصول على مساعدة برنامج الامم المتحدة للبيئة في اعداد تقرير بشأن الآثار الضارة على الطبيعة والناجمة عن سباق التسلح .

ولذا ، فانه من الواضح ان شقي مشروع القرار يقصد ان أهداها مختلفة تماما وهما مبنيان على مقدمات وحقائق مختلفة تماما أيضا ، ونحن نؤيد كلا من الشقين على حدة . كيف يمكن أن يكون الأمر غير ذلك ؟ . ولكن ، نحن لا نستطيع أن نقبل نفس المظلة التي تستخدمها جميع الدول ، مدعية أنها جميعها مسؤولة عن حفظ الطبيعة دون تمييز . ان اولئك المسؤولين عن سباق التسلح ، تقع على عاتقهم مسؤولية محددة جدا فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة ، مسؤولية لا يمكن أن يشاطرها فيها الجميع . ان الفقرة الأولى من المنطوق ، في حد ذاتها ، معقولة ولا تثير جدلا . ومع ذلك ، فان سياق مشروع هذا القرار قد أخفق في ادراج التمييز الضروري بين فئتين من الدول حتى يكون واضحا انه من وجهة نظر الآثار الضارة على الطبيعة ، الناجمة عن الأنشطة العسكرية ، يوجد فقط عدد قليل من الدول التي يمكن أن تتحمل المسؤولية .

اننا لا نفهم الاسباب التي أدت بالوفد السوفياتي الى أن يتردد في تقديم مشروع قرارين منفصلين ، بينما يمكن أن يحظى مشروعا القرارين اللذان أشرت اليهما بدراسة أفضل ، وكان من الممكن أن نسعد بتأييدهما .

وفي الظروف الراهنة ، التي تتعارض مع ما نشعر بأنه يمكن أن يكون ملائما ، ليس أمامنا للأسف من خيار الا أن نمتنع عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن الفت انتباه الجمعية العامة الى أن اليمن

الديمقراطية قد أصبحت مشاركة في تقديم مشروع القرار (A/35/L.7) .

وسوف نشرع الآن في التصويت على مشروع القرار .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، البحرين ، بنغلاديش ، بوتان ، بلغارييا ،

بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ،

الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ،

اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية

الالمانية ، غينيا ، غينيا - بيساو ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ،
 اندونيسيا ، العراق ، جامايكا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية
 الشعبية ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ،
 مالي ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ،
 بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، سنغافورة ، الجمهورية العربية السورية ،
 تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية
 السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية
 المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زبابوى .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ،
 كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الدانمرك ،
 الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، فرنسا ، جمهورية المانيا
 الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غيانا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ،
 ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، كينيا ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوى ،
 نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بيرو ،
 البرتغال ، المملكة العربية السعودية ، اسبانيا ، السويد ، تركيا ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
 الامريكية ، فولتا العليا ، زائير .

اعتمد مشروع القرار (A/35/L.7) بأغلبية ٦٨ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٤٧ عن التصويت

(قرار ٣٥ / ٨) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف أعطي الكلمة الآن الى اولئك المندوبين الذين

أعربوا عن رغبتهم في تحليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد جيكاس (اليونان) (الكلمة بالانكليزية) : ان امتناع وفد اليونان عن التصويت على مشروع القرار A/35/L.7 لا يعني أنه أراد ، بأى حال ، أن ينهي نفسه بعيدا عن الجهد الرامي الى حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، وهي مهمة لها أهمية كبرى بالنسبة للأجيال الحاضرة والقادمة . ولقد كان امتناعنا عن التصويت نابعا عن الاعتبارات التالية :

لقد اعتمدت الجمعية العامة توا باتفاق الرأى مشروع القرار (A/35/L.8/Rev.1) الذى يتناول هذه المشكلة نفسها ويضع أساسا لدراساتها والموافقة على وضع ميثاق عالمي للطبيعة . وباعتماد مشروع هذا القرار تكون الدول الاعضاء قد تعهدت ضمن أمور أخرى :

” . . . بتسيير أنشطتها في إطار التسليم بالأهمية القصوى لحماية النظم الطبيعية ، وصون توازن الطبيعة ونوعيتها ، وحفظ الموارد الطبيعية ” .

وبالتالي ، فان وجهة نظر وفدى هي أنه ينبغي أن نتحاشى اعتماد مشروع قرار ثان يعتبر ، في نقاطه الرئيسية ، صورة طبق الأصل من القرار السابق .

وبالإضافة الى ذلك ، فان المشروع السوفياتي يبدو أنه يشير الى أن الخطر كله ، أو الخطر الأساسي على الموارد الطبيعية ، هو سباق التسلح . ومن المؤكد أن الأمر ليس كذلك . ومن ناحية أخرى ، فان المشكلة الخطيرة الخاصة بالحد من التسلح ، قد درست في عديد من المحافل الدولية ، حيث عولجت من جميع جوانبها . انها مشكلة معقدة ومتعددة الجوانب وينبغي أن تظلم بمظهرها وألا تصبح محل مداولات في أطر مختلفة تماما مما قد يحول انتباه الرأى العام العالمي عن آثارها السياسية والاقتصادية المحددة وعن أية آثار أخرى لها .

السيد ديديه (لكسمبرغ) (الكلمة بالفرنسية) : بالنيابة عن الدول التسع
الاعضاء في المجموعة الأوروبية ، يشرفني أن أقدم الاعتبارات التالية فيما يتعلق بتصويتنا بشأن مشروع
القرار A/35/L.7

اننا نتعاطف كثيرا مع النداء الذي يدعو الأمم الى اتخاذ التدابير الضرورية لحفظ الطبيعة .
ومع ذلك ، فان مثل هذا النداء لا يمكن أن يكون فعالا الا اذا تم بالتنسيق مع الجهود التي تبذل
حاليا وفي إطار أوسع من التعاون في الأنشطة الدولية التي تهدف الى حماية وحفظ الطبيعة .
واننا ان نكتفي بأثار سباق التسلح ونتجاهل الأسباب الأساسية الأخرى لدمار وتدهور
البيئة - وسوف لا أذكر الا التصحر والقضاء على الغابات الاستوائية والتهديدات الأخرى ذات الطابع
المادى والاجتماعي التي تؤثر على البيئة - فاننا نختار باتخاذ موقف مبسط بالنسبة لمشكلات البيئة .
وما ينتج عن ذلك من ممارسة هزيلة .

وفيما يتعلق بالفقرة الرابعة من المنطوق ، المتعلقة باعداد تقرير بشأن آثار سباق التسلح
على الطبيعة والدعوة لمعرفة آراء الدول الاعضاء بشأن التدابير الواجب اتخاذها على الصعيد
الدولي للحفاظ على البيئة ، فان الدول التسع تعتقد أنه لا لزوم لها . وبالفعل فان التقرير بشأن
وضع البيئة في عام ١٩٨٠ وبعد مناقشة مستفيضة في الدورة الثامنة لمجلس محافظي برنامج الأمم
المتحدة لشؤون البيئة ، لم يهتم لأية مالمات للاستمرار في عمليات الاستقصاء . وبهذه المناسبة فقد
وضح جليا أن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة لا يشكل المحفل المناسب لدراسة مسائل متعلقة
بآثار سباق التسلح .

ولكل هذه الاعتبارات ، فان الدول التسع الاعضاء في المجموعة الأوروبية ، قد امتنعت عند
التصويت على مشروع القرار A/35/L.7

السيد أتكينز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : هناك عدد
من البيانات العامة واردة في مشروع القرار المقترح من جانب الاتحاد السوفياتي تتضمن مبادئ
يمكننا جميعا أن نؤيدها وقد يكون هناك اختلاف بسيط في الرأي أو اتفاق تام بشأنها بين الدول .
ومع ذلك ، لا تعتقد الولايات المتحدة أن مشروع هذا القرار يمثل شيئا جديدا أو خلافا أو موضوعا
لم يتم تناوله في أماكن أخرى .

واننا نشعر بالقلق لا سيما بالنسبة للفقرة الرابعة من المنطوق الواردة في المشروع السوفياتي التي تقترح اجراء دراسة أجريت بالفعل وعرضت على الدورة الثامنة لمجلس محافظي برنامج الطوارئ التابع للأمم المتحدة في آذار/مارس ١٩٨٠ . ان هذه الدراسة ، قد تم اجرائها بناء على طلب مقدم من الاتحاد السوفياتي . واننا نرى أن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة لا يمكن أن يسمح لنفسه بأن يصرف موارده النادرة في دراسات مزدوجة .

ان القلق الثاني يتعلق بصفة نزع السلاح الواردة في مشروع هذا القرار . ومن الملائم أكثر مناقشة هذه القضايا في اللجنة ذات الصلة ، التي يمكن أن تدرس فيها مقترحات نزع السلاح بشكل جدي ويتحدد وفائدة أكثر ، بدلا من الاهتمام بأمور تدخل بوضوح ضمن جهود الدعاية . وعليه ، فاننا قررنا الامتناع عن التصويت على مشروع هذا القرار .

السيد ايلمر (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : ان الحكومة السويدية مقتنعة

تماما بأن سباق التسلح يمثل تهديدا خطيرا على البيئة . وعليه ، فاننا نرحب بأحد المشتركين الأساسيين في سباق التسلح ان يعبر عن قلقه في هذا الخصوص . ان المجتمع الدولي يجب حقيقة أن يتابع عن قرب المخاطر التي تهدد البيئة والتي تترتب عن تجارب الأسلحة النووية وخاصة فسي الفضاء الخارجي ، مع وجود مخزونات ضخمة من الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية أو مع النفايات الناتجة عن الصناعات التي تنتج الأسلحة النووية . وهذه مجرد بعض الأمثلة التي في الذاكرة . ومع ذلك ، فان وفد بلادي لم ير انه من المناسب تأييد مشروع القرار المعنون " المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة " . ان السبب الكامن وراء هذا الموقف ، هو أننا نعتقد أن هذا النص تنقصه مواصفات معينة وأنه بصيغته الحالية لا يمكن من التوصل الى أية نتائج ملموسة تضاهي العمل الذي قام به برنامج الافاثة للأمم المتحدة في هذه المنطقة . ولهذه الاعتبارات فان وفد بلادي قد امتنع عن التصويت على مشروع هذا القرار .

السيد أورتيغاسانز (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بوليفيا كان يسود

التصويت لصالح مشروع القرار المقدم من الاتحاد السوفياتي تحت البند ١٢٠ من جدول الأعمال ، لأنه يفي بأكبر تطلعين للشعوب ، وهما الحفاظ على الطبيعة ونزع السلاح العالمي . ومع ذلك ، فاننا لم يكن لدينا الوقت الكافي لتناول نواح معينة لطقضايا فيير الواضحة في مشروع هذا القرار .

وعلى سبيل المثال ، لم يرد ذكر للسيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية ، تلك السيادة التي تضمنتها قرارات أخرى لهذه الجمعية العامة نفسها . كما انه ليس هناك أى تمييز بخصوص مسؤولية نزع السلاح المطلقة على الدول المنتجة للأسلحة والدول الصغيرة الجديدة التي تمثل مجرد ضحايا للحروب التي يشنها الآخرون . وحيث أن وفد بوليفيا لم يتمكن من التعبير على وجهة نظره بشأن هذه النقاط ، فقد اضطر الى الامتناع عن التصويت على مشروع هذا القرار .

السيد كيميو (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان تصويت وفد اندونيسيا لصالح مشروع القرار A/35/L.7 ، يمثل تأكيدا من قبل وفد بلادى بخصوص مسؤولية كل فرد منا للحفاظ على الطبيعة لمصلحتنا في الوقت الحالي ولالأجيال المقبلة التي ستعقبنا . وكما وضح ، فان وفد بلادى قد اشترك في تبني مشروع القرار A/35/L.8/Rev.1 ، الذى اعتمده الجمعية باتفاق الرأى . ولا يجب تفسير هذا التصويت بأى شكل في هذه الحالة بأنه من أجل أو ضد قضية سباق التسلح وتشعباته كما أشار اليها متحدون متعددون في بياناتهم . ان مسألة سباق التسلح تدخل في إطار اختصاصات اللجنة الأولى ، وان موقف حكومة بلادى بشأن هذا الموضوع قد ورد في بياناتنا وفي التصويت الذى اشتركنا فيه في هذه اللجنة ، التي تتناول جميع موضوعات نزع السلاح .

السيد ألبورنوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : لقد امتنع وفد اكوادور عن التصويت على مشروع القرار بالرفم من أننا نعترف بأن المبادرة السوفياتية الجديدة بالثناء ، تتضمن مبادئ رئيسية وهامة للحفاظ على الطبيعة من أجل الانسانية . اننا بالتاكيد نعارض الآثار الضارة لسباق التسلح ، كما ظهر جليا من تأييدنا لجميع القرارات المتعلقة بنزع السلاح . ان وفد بلادى كان يود أن يرى معالجة منفصلة بشأن كل من الحفاظ على الطبيعة ، ونزع السلاح . وكنا نأمل أيضا في أن نرى تمييزا واضحا بين كل من مسؤولية الدول الكبرى ، ومسؤولية الدول النامية في هذا المجال . وفي ميدان سباق التسلح ، فاننا جميعا علي وعي بالمسؤولية الكبرى التي تقع على عاتق الدول الكبرى التي تحتل أراضي الغير بالقوة وتستعمل فيها أسلحة الدمار الشامل ، والاسلحة الكيميائية ، التي تتسبب في التلوث في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء .

انه من غير الممكن أن نعزى مسؤولية متساوية لكل من الدول الكبيرة والدول الصغيرة . فنحن على سبيل المثال ، وقد حدثنا استعمال الأسلحة النووية في منطقة امريكا اللاتينية ، نعاني مثل غيرنا من نتائج التجارب النووية التي جرت في المحيط الهادى . بينما نحاول أن نحافظ في قارتنا وفي منطقة الامازون وفي جزرنا ، على أنواع الحيوان والنبات والحياة في البر والبحر بكل أنواعها ، بدءا من الهيئات وحتى أدق الكائنات المائية حيوانية ونباتية ، والتي نحافظ عليها في إطار من السيادة التي تمتد الى ٢٠٠ ميل من المياه الاقليمية .

ولكن المسؤولية الكاملة ، تقع على عاتق الدول الكبرى لكبح جماح سباق التسلح ، أولا للابقاء على الحضارة في عالمنا هذا ، ثم لاتاحة توازن ايكولوجي متكافئ من أجل تنمية صحيحة لحياة البشر.

السيد فيديل (الجمهورية الدومينيكية) (الكلمة بالاسبانية) : لقد امتنعت

الجمهورية الدومينيكية عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.8/Rev.1 ، رغم اننا نؤيد كل على حدة ، المبادئ الواردة في النص الخاص بالحفاظ على الطبيعة والبيئة والرقابة على سباق التسلح .

وفي رأينا أن هذين البندين كان يجب أن يكونا محل قرارين منفصلين . لأن الجمع بينهما يمكن أن يشوههما ، فضلا عن ذلك ، وعند القاء اللوم ، فان هذا اللوم لا يجب أن يوجه إلى

الدول التي لم تشارك المطلقا فيما يسمى بسباق التسلح . ولا يمكن لهذه الدول أن تتحمل مسؤولية .

اننا نشيد بالمبادرة ولكننا نشعر أن مفهوما ضيقا قد استخدم في مشروع هذا القرار . ان المشكلة معقدة للغاية ، ولا يمكننا أن نؤيد تعميما مبالغا في بساطة يمكن أن يؤدي الى أخطاء خطيرة .

وطبيعة الحال فان الجمهورية الدومينيكية تؤيد أى جهد يبذل من أجل الحفاظ على الطبيعة ، وأية محاولة من قبل القوى العظمى من أجل وقف سباق التسلح .

السيد زنابريا (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بيرو قد امتنع عن التصويت

على مشروع القرار A/35/L.7 الذي قدمه مندوب الاتحاد السوفياتي ، اننا نعتقد في أهمية هذه المبادرة لانها تتعلق بالمسؤولية التاريخية للدول عن حفظ البيئة الانسانية وتحقيق التوازن فيها . وفي رأينا أن هذا الموضوع يجب بحثه في إطار واسع يشمل جميع العمليات ، مثل اقامة السلم الدولي والأمن ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد والانفراج .

ان المشروع الذي قدمه الوفد السوفياتي لا يجب أن ننظره منفردا ، لأن عملية التنمية عملية متكاملة ، وكذلك عملية السلام ، وهي تتطرب حل مشاكل الفقر والتخلف . كل هذه العمليات يجب أن ننظر اليها معا ، حتى يمكن الحفاظ على التنمية ، وعلى حق الدول وواجباتها حتى يمكننا أن نضمن الحفاظ على الحياة الانسانية في عالمنا ، وبالمثل ، فان وفد بلادي يعتقد أن المسؤوليات التاريخية المشار اليها في الوثيقة A/35/L.7 لا يمكن وضعها بنفس الدرجة على عاتق الدول المتقدمة والدول النامية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف أعطي الكلمة للوفود التي ترفب في ممارسة

حقها في الرد .

السيد شي جينكون (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان مندوب فييت نام قد

شن في بيانه الآن هجوما فير معقول ضد الصين . وتورط في التزيف والافتراء ، وليس هذا بالشئ الغريب .

وكما نعلم جميعا ، فان سلطات فييت نام هي دون غيرها ، ويتأيد من السوفيات تتبـع سياسة الهيمنة في الهند الصينية ، وأرسلت أكثر من ٢٠٠ . . . من القوات المعتدية لاحتلال كمبوتشيا عسكريا . ان فييت نام قامت بعملية تدوير واسعة النطاق للمنتجات الزراعية ، والحقت خسائر رهيبية في الأرواح والممتلكات ، تاركة الملايين من السكان الأبرياء للخراب والتشريد والفرع من الفقر والمرض والافتقار الى الغذاء والكساء .

وباختصار فانها متهمة بأبشع الجرائم الانسانية ، ان اعمالها لا تدمر الطبيعة والبيئة فقط ، ولكنها تنتهك كذلك أهم المبادئ الانسانية مسببة بذلك أخطر المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، للمجتمع الدولي ، وبصفة خاصة للبلدان المجاورة لها والمناطق المحيطة بها . ومنذ وقت ليس بالبعيد وفي هذه القاعة ، فان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت بأغلبية ساحقة قرارا يعيد تأكيد المطالبة بانسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا ، ومع ذلك فان فييت نام قد وجدته مناسبة أن تجيء اليوم هنا لتتكلم حول البند المتعلق بحماية الطبيعة ، وتفترى على الصين مدعية انها تسببت في دمار بيئتها . وواضح أن هدفها هو تجنب الضغط عليها الناشئ عن قرار الجمعية العامة ، وتحويل انتباه المجتمع الدولي عن أعمالها . وهذا بطبيعة الحال لا جدوى من دراسته .

السيد ها فان لاو (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : ان ممثل الصين استمر في ترديد ادعاءاته الكاذبة ضد بلادى وهي ادعاءات باطلة لا أساس لها من الصحة ، وأرفضها تماما . وأطلب من مندوب الصين أن يتوقف فورا عن سياسة الهيمنة والتوسع ضد بلدان الهند الصينية الثلاث وجنوب شرقي آسيا .

السيد رامفول (موريشيوس) (الكلمة بالانكليزية): نظرا لأن موريشيوس كانت واحدة من مقدي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.7 ، والذي اعتمد توا بالاجماع ، فاني بطبيعة الحال لا أستطيع أن أعلل تصويتي بعدم التصويت . ومع ذلك ، أستطيع أن أتحدث بشأن نقطة توضيحية . ان موريشيوس اذا كانت تعتبر مشروع القرار موضع النقاش ، ألا وهو القرار A/35/L.7 ، مجرد عمل دعائي ، فانها بالتأكيد كانت قد شاركت في تقديمه ، بل ربما كانت قد امتنعت عن التصويت عليه . ويؤسفني ، بل في الحقيقة ، يدهشني أن أحد الوفود قد اعتبر انه من المناسب أن يصف مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.7 ، بأنه قرار دعائي . وهذه مسألة ترجمة ، وعلى أية حال ، فاني لا أعتقد أن نكاه الوفود يمكن أن يقاس ، بحجم أو بقوة ، أو بشراء بلادهم المحترمة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): والآن ، قد انتهينا من بحث البند " ١٢٠ " من جدول الأعمال .

برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): والآن ، أود أن استرعي انتباه الجمعية الى حقيقة أن الجلسة العامة التي كان مقرا عقدها بعد ظهر الغد قد ألغيت . ان تقارير اللجنة الخامسة حول البند (٩٢) من جدول الأعمال ، " الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ " ، والبند (٩٦) " خطة المؤتمرات " ، والبند (٩٧) " جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة " . ستكون أول بنود البحث صباح يوم الاثنين الموافق ٣ تشرين الثاني / نوفمبر . وفي صباح يوم الاثنين ستنظر الجمعية أيضا تقارير اللجنة السياسية الخاصة بشأن البند " ٥٢ " من جدول الأعمال " أشار الاشعاع الذري " والبند " ٥٣ " المتعلق بـ " وكالة الأمم المتحدة لغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى " . وكذلك البندين " ٥٥ ، ٥٦ " من جدول الأعمال المتعلقين بالفضاء الخارجي .

وفي صباح يوم الثلاثاء الموافق ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ، سوف نستأنف بحثنا للبند " ١٥ " (أ) من جدول الأعمال " انتخاب عضو غير دائم لمجلس الأمن " .

ويوم الخميس الموافق ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، ستعقد الجمعية العامة البند " ٤ " (من جدول الأعمال " تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية " .

كما سيعقد أيضا مؤتمر الأمم المتحدة لجمع التبرعات للأنشطة الانمائية لعام ١٩٨٠ ، يوم الخميس ٦ تشرين الثاني / نوفمبر .

وفي صباح الجمعة ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، ستبحث الجمعية البنود العامة التالية :

البند " ٧ " من جدول الأعمال " الاخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة . والبند " ٢٠ " من جدول الأعمال " مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار " والبند " ٢١ " من جدول الأعمال " التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية " .

والبند " ١١٨ " من جدول الأعمال " التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر الاسلامي " . كما ستبحث أيضا أى تقارير أخرى من اللجان الرئيسية تكون جاهزة في ذلك الوقت .

وعلى السادة المندوبين الذين يودون الحديث بشأن البنود التي ذكرتها توا ، أن يسجلوا أسمائهم في قائمة المتحدثين بأسرع ما يمكن .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٠٥